

الأبعاد الاقتصادية للتمويل الدولي

دكتور / عثمان احمد عثمان

مدرس الاقتصاد والمالية العامة

والتشريعات الاقتصادية والمالية

المعهد العالي للدراسات الاسلامية

الملخص باللغة العربية

تقوم السياسة الاقتصادية والمالية للدول على تحقيق الرفاهية للشعوب، وذلك عن طريق التمويل الدولي الذي يُوفّر الأموال اللازمة لإقامة المشروع وتحقيق التنمية .  
والتمويل هو عصب الاقتصاد، فلا استثمار ولا فائدة إلا بالتمويل، وكلما زاد حجم التمويل وحسن استثماره كلما زاد الإنتاج وزادت المشاريع؛ فالتمويل يُنشئ مشاريع جديدة ويغطي العجز المالي، ويزيد الإنتاج، ويُحقّق التنمية الاقتصادية للبلاد؛ لأنه يوفر فرص عمل ويُقلّل البطالة ويحقق الرفاهية لأفراد المجتمع.  
فالتمويل هو الشريان الرئيسي للمشروعات والمؤسسات، وله عدة أنواع ، وتوجد له أهمية اقتصادية ونقدية وتجارية وفنية، ويوجد أسس اقتصادية للتمويل وإيجابيات وسلبيات والتمويل له دور اقتصادي واهداف اقتصادية .

**Abstract :**

**The Economic Dimensions of International Finance**

The economic and financial policy of countries is based on the well-being of the people, through international funding that provides the necessary funds for the establishment of the project and the realization of development.

Finance is the backbone of the economy, there is no investment and no benefit except through finance, and the more financing and good investment, the more production and the increase in projects, the more financing creates new projects and covers the fiscal deficit, increases production and achieves the economic development of the country, because it provides jobs, reduces unemployment and achieves the well-being of members of society.

Financing is the main artery for enterprises and institutions, and has several types, and has economic, monetary, commercial and technical importance, and there are economic foundations for financing, pros and cons, and finance has an economic role and economic objectives.

مقدمة:

يوفر التمويل الدولي الأموال اللازمة لإقامة المشروعات، وتحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية للشعوب، ويعد التمويل الدولي الركيزة الأساسية للاقتصاد العالمي، فليس هناك استثمار بدون تمويل، وكلما زاد حجم التمويل الدولي وتم استثماره بشكل جيد أدى الى زيادة الإنتاج والمشاريع؛ كما يوفر فرص عمل ويُقلّل البطالة ويحقق الرفاهية لأفراد المجتمع، فالتمويل هو الشريان الرئيس للمشروعات الدولية والمؤسسات، وله عدة أشكال منها التمويل المباشر وغير المباشر، وكذلك التمويل المحلي والدولي. فالتمويل يرتبط بالنظام الاقتصادي للدول، وكذلك بمالية الدولة ونظامها المالي، ولذلك لابد من دراسة مفهوم وأنواع التمويل الدولي، وذلك عن طريق مؤسسات التمويل الدولية، مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز تهداف الدراسة إلى إبراز أهمية التمويل الدولي وانواعه واسبابه، ودور مؤسسات التمويل الدولية في ظل النظام الدولي، وكذلك الدور الاقتصادي للتمويل الدولي.

أهمية الدراسة:

تُعتبر هذه الدراسة لها أهمية في إبراز أهمية التمويل الدولي في الوقت الحاضر، ولإظهار أهمية مؤسسات التمويل الدولية والاقليمية والمحلية في دعم وتحقيق التقدم الاقتصادي للدول.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الاستقرائي، والوصفي والتحليلي، ودراسة الدور الاقتصادي للتمويل الدولي.

مادة الدراسة:

تتنوع مادة الدراسة بين المراجع العربية والأجنبية.

مشكلة الدراسة:

تتصدى الدراسة لإبراز مؤسسات التمويل ودورها الاقتصادي وأهميتها في تحقيق

التقدم الاقتصادي.

خطة الدراسة:

تم تقسيم البحث الي مقدمة وثلاث مباحث والخاتمة:

المبحث الأول: مفهوم وأنواع ومصادر التمويل الدولي.

المطلب الأول: ماهية التمويل الدولي وأنواعه.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الدولي.

المبحث الثاني: مؤسسات التمويل الدولي.

المطلب الأول: مؤسسات التمويل الدولية.

المطلب الثاني: مؤسسات التمويل الإقليمية.

المبحث الثالث: الدور الاقتصادي للتمويل الدولي.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للتمويل الدولي وأثره في تحقيق التنمية.

المطلب الثاني: إيجابيات التمويل الدولي والاقتصادية والانتقادات الموجهة إليه.

الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

مفهوم وأنواع ومصادر التمويل الدولي

التمويل الدولي يرتبط بالسياسة المالية والاقتصادية للدولة، لأنه لا يوجد استثمار

بدون تمويل، والتمويل يرتبط بالبنوك في النظام الرأسمالي أو الاقتصاد الحر حتى أن

النظام الدولي قام بتأسيس مؤسسات دولية وإقليمية للتمويل، والتمويل يرتبط بمفهوم

المال، والتمويل في النظام النقدي والاقتصادي يقوم عليه الاقتصاد القومي، ولا تنمية

بدون التمويل؛ فهو أساس النظام الاقتصادي الحر الذي يقوم علي الاستثمار وحرية

الأفراد الاقتصادية، ولا تقوم المشاريع الكبيرة إلا بالتمويل، وهو لغة العصر في المجال الاقتصادي، وسوف يتم تقسيم البحث إلي مطلبين، وهما كالتالي:

المطلب الأول: ماهية التمويل الدولي وأنواعه.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الدولي.

المطلب الأول

ماهية التمويل الدولي وأنواعه

أولاً: مفهوم التمويل:

والتمويل: هو إنفاقه (عادةً)، فأموله أو مؤّله تمويلًا أي أزرده بالمال<sup>(١)</sup>، والتمويل جاء في القاموس الاقتصادي «عندما تريد منشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة . أي إعادة تنظيم أجهزتها . فإنها تضع برنامجًا يعتمد على شيئين: ناحية مادية: أي هي كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع (الآلات - اليد العاملة - الأبنية ...).

. ناحية مالية: تتضمن كلفة الأموال ومصدرها وكيفية استعمالها، وهي التي تسمى بالتمويل<sup>(٢)</sup>.

فالتمويل في الاصطلاح الاقتصادي أعم من اللغة، فهو يشمل كلفة الأموال (سعر الفائدة مثلا)، مصدرها تعبئة الموارد المالية، والأهم كيفية استعمال هذه الأموال وطريقة إنفاقها وتيسير هذا الإنفاق، وباختصار فإن التمويل يعني: التغطية المالية لأي مشروع أو عملية اقتصادية، والتمويل هو علم وفن إدارة الأموال، والفن يتعلق بكيفية الحصول على الأموال التي تحتاجها الشركة أو الدولة، ويتعلق العلم بكيفية استثمار هذه الأموال الاستثمار الأمثل<sup>(٣)</sup>، والتمويل هو مجموعة من القرارات التمويلية والاستثمارية، والتمويل ببساطة شديدة معناه: من أين نأتي بالأموال؟ وكيف نستثمرها ونراقبها؟

(١) الفيروز أبادي: «القاموس المحيط»، المطبعة الحسينية، القاهرة ١٣٤٤هـ، الجزء الرابع، ص ٢٥؛ مادة المال.

(٢) د. محمد بشير علي: «القاموس الاقتصادي»، الطبعة الأولى، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥م، ص ١٢٧.

(٣) د. عادل مبروك، «أساسيات التمويل محاضرات كلية التجارة»، مطبعة جامعة القاهرة، ٢٠١٤م، ص ٢.

والتمويل بمفهومه العام هو إنفاق المال، وإذا كان المفهوم البسيط للاستثمار هو استخدام المال في العمليات الاقتصادية بهدف الحصول على أرباح، فإن كل استثمار يعتبر تمويلًا، ولكن التمويل لا يعتبر في كل الحالات استثمارًا، كما في القروض الحسنة أو المنح بدون فائدة، والمعنى النقدي للتمويل: هو المصادر التي يحصل منها على الموارد النقدية أو مصادر الموارد النقدية، التي يتم بموجبها توفير الموارد المطبقة للتنمية<sup>(٤)</sup>.

والتمويل يرتبط بمفهوم المال، والمال في اللغة: ما ملكته في كل شيء، قال ابن الأثير: «المال في الأصل ما يملك من الذهب والفضة، ثم أطلق على كل ما يقتنى من الأعيان»<sup>(٥)</sup>، والمال في الفقه الإسلامي «ما ينتفع به حقيقةً ومباح الانتفاع به شرعًا على الإطلاق»<sup>(٦)</sup>، ويشمل المال هنا الأعيان والمنافع التي تقابل السلع والخدمات في الاقتصاد، والتمويل في الفكر الإسلامي: هو تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية<sup>(٧)</sup>، فنظام مشاركة رأس المال بوصفه أحد عوامل الإنتاج يستهدف تحقيق الإنتاج بطريقة مباشرة، وليس بمجرد الحصول على دخل، فالإسلام جعل الحصول على دخل من الملكية في شكلها النقدي مرتبطًا بأن تستغل الملكية في نشاط اقتصادي منتج، الذي يحقق التقدم الاقتصادي المستقر.

ولذلك فالتمويل قد يكون تمويل الاستثمارات **Financing of Investments**

أو تمويل الائتمان أو التنمية **Development Financing**.

والتمويل قد يكون عن طريق البنوك أو عن طريق هيئات دولية أو مؤسسات دولية، وللتمويل أساليب ومصادر مختلفة، سواء بالنسبة للدولة أو المؤسسات النقدية أو البنوك، والتمويل هو توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية، ويُقصد

(٤) د. رفعت المحجوب، «الاقتصاد السياسي»، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م، ص ٧٦.

(٥) ابن منظور، «لسان العرب»، دار المعارف، القاهرة، المجلد ١٤، ص ١٥٨.

(٦) د. شوقي أحمد دنيا، «تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي»، موسوعة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، ص ١٧٥.

(٧) د. منذر قحف، «مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي»، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى، ١٩٩١م، ص ١٢.

بالموارد الحقيقية تلك السلع والخدمات اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية، وتكوين رءوس أموال جديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنشاء السلع والخدمات الاستهلاكية<sup>(٨)</sup>، والنظرة التقليدية للتمويل هي الحصول على الأموال واستخدامها لتشغيل المشاريع أو تطويرها، ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يُشكّل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة وتوسيعها وتدعيم رأس المال.

فهو وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة، وتوفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع مشروع خاص وعام وتطويره، ويتمثل التمويل في جميع الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة، وساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلاً في ضوء النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلاً في ضوء النقدية المتاحة حالياً للاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه منه، والمخاطر المحيطة به، واتجاهات السوق المالية، والتمويل أحد مجالات الإدارة المالية، وهو نابع من رغبة الأفراد ومنشآت الأعمال، لتحقيق أقصى حدٍّ ممكن من الرفاهية.

والتمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها، وذلك في أوقات الحاجة إليها، إذ إنه يخصّ المبالغ النقدية، وليس السلع والخدمات، وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة، وفي الوقت المناسب، والتمويل هو التحركات التي تتم لرؤوس الأموال في شكل عمليات إقراض بين دول العالم المختلفة، ولا يدخل في ذلك السلع او المعدات، لأن ذلك مجاله التجارة الدولية، فالتمويل يرتبط بالنظام الاقتصادي للدول، وكذلك بمالية الدولة ونظامها المالي، والتمويل عن طريق مؤسسات التمويل الدولية، مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وكذلك دور البنك المركزي في عملية التمويل، وكذلك التمويل في البنوك، سواء عن طريق الإقراض أو التسهيلات الائتمانية.

(٨) د. محمد عبد العزيز عجيبة، «مقدمة التنمية والتخطيط»، دار النهضة العربية، لبنان، ١٩٨٢م، ص ٦٠.

**ثانياً: أنواع التمويل الدولي:**

له أنواع مختلفة، سواء من حيث الملكية، أو نوع المال، أو الناحية القانونية، أو نوع التمويل والعلاقة بين المقرض والمقترض، أو الزمن<sup>(٩)</sup>، وحسب انتشاره محلي أو دولي أو من حيث الغرض من استخدامه أو سلطة إدارة الأموال.

**١. وينقسم من حيث الملكية إلى:**

أ- **التمويل الحكومي الرسمي:** من أطراف، أو جهات، أو مؤسسات، أو شركات، أو بنوك حكومية رسمية، مثل البنك المركزي الوطني.

ب- **التمويل الخاص:** من الأفراد أو الشركات أو البنوك الخاصة، ويخضع لشروط، ولكن بنسبة فائدة أعلى من التمويل الحكومي الرسمي وشروطها أصعب.

ج- **التمويل الرسمي الدولي:** تقوم به المنظمات الدولية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي التابع للأمم المتحدة، فهو تمويل من تجمع حكومات دول العالم، ويخضع لشروط مالية واقتصادية وقانونية وسياسية وتفاوض حول التمويل، ومقداره، وفائدته، ومدته.

**٢. ينقسم من حيث نوع المال الذي يتم به التمويل الدولي إلى:**

أ- **التمويل المالي:** وذلك عن طريق الأوراق المالية مثل السندات وأذون الخزانة والأسهم، وهو تمويل طويل الأجل.

ب- **التمويل النقدي:** ويكون عن طريق الأوراق النقدية وحقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي وعمليات التحويل النقدي، وهو تمويل قصير الأجل.

ج- **التمويل التجاري:** ويكون عن طريق الأوراق التجارية السلعية، مثل: الشهادات التجارية والاعتمادات المستندية، وهو تمويل متوسط الأجل.

**٣. وينقسم من الناحية القانونية إلى:**

أ- **المنح والمساعدات المالية:** وهي هبات أو مساعدات مالية أو سلعية لا ترتب التزاماً على الطرف الذي منح أو أخذ مساعدة مالية لأغراض إنسانية.

(٩) د. محمد أحمد الدوري، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص ١٢ - ١٣.

ب- القروض المالية: وهي تخضع لشروط بين أطراف القرض أو بموجب اتفاقيات وترتب أعباء مالية عن القرض.

٤. وينقسم حسب نوع التمويل والعلاقة بين المقرض والمقترض<sup>(١٠)</sup>:

أ- التمويل المباشر: هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي، وينقسم المقترضون الى (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية).

- المؤسسات: تستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى، الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة، ويتمثل في:

- الحصول على أموال في شكل قرض.

- إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص.

- إصدار سندات.

- الائتمان التجاري.

- التمويل الذاتي.

- تسهيلات الاعتماد.

- الأفراد: قد يحصل الفرد على قرض مباشر من فرد آخر، كما يمكن أن تتم هذه العملية بين الأفراد والمؤسسات التي تكون العلاقة بينهما على شكل سندات وكمبيالات وذلك لتمويل احتياجاته.

- الحكومة: تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدة زمنية مختلفة وأسعار فائدة متباينة، ومن أهم هذه المستندات نجد أذونات الخزينة، وهي من أهم السندات الحكومية ممثلة للقروض قصيرة الأجل، أما السندات طويلة الأجل فهي تتمثل غالباً في قروض المؤسسات العامة المتخصصة في الحكومة.

(10) document bancaire BNA, comment obtenir le financement de votre projet d'investissement.



**ب - التمويل غير المباشر:** يُعبر هذا النوع عن كل الطرق وأساليب التمويل غير المباشرة والمتمثلة في الأسواق المالية والبنوك، أي: كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين، حيث يقوم الوسطاء الماليون المتمثلون في السوق المالية وبعض البنوك، بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض، ثم توزع هذه الادخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل، وهناك بعض أشكال التمويل غير المباشرة الأخرى، والتي تكون في شكل ضمانات، والتي تستعمل عادة في عمليات الاستيراد والتصدير، مثل: الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي.

#### ٥. وينقسم التمويل المالي حسب النشاط الي:

**أ. التمويل المحلي:** يعتمد التمويل المحلي على المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية، وهو يضم المصادر المباشرة وغير المباشرة المحلية (قروض بمختلف أنواعها، أوراق مالية وتجارية بمختلف أنواعها). وهذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

**ب . التمويل الدولي:** يعتمد التمويل الدولي على الأسواق المالية الدولية، مثل: البورصات، والهيئات المالية الدولية أو الإقليمية، مثل: صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء والتعمير وبعض المؤسسات الإقليمية، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي هي في شكل إعانات واستثمارات، مثل برنامج ميديا الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي في إطار الشركة الأورو متوسطة، فالتمويل الدولي هو تحرك رأس المال خارج الحدود السياسية لدول العالم، والمقصود هو تحرك رؤوس الأموال في شكل عمليات إقراض من الدول، وليس الآلات أو سلع أو معدات؛ لأن ذلك مجاله التجارة الدولية للسلع والقروض التي تكون بين الدول المقرضة والدول المقترضة أو الهيئات بها، وكذلك التمويل الدولي يشمل القروض من المنظمات الدولية أو الإقليمية، أو متعددة الأطراف، وقد يكون التمويل الدولي للدول أو المؤسسات العامة أو الخاصة من جهات خاصة أفرادًا ومؤسسات، وليست منظمات دولية أو إقليمية، وذلك عن طريق القروض

أو طرح سندات في الأسواق الدولية أو الاستثمار المباشر أو تسهيلات الموردين<sup>(١١)</sup>، ويوجد تمويل طويل الأجل كإصدار وبيع الأسهم والسندات والقروض طويلة الأجل، ويوجد تمويل قصير الأجل، وهو بيع وشراء السندات الحكومية قصيرة الأجل وأذون الخزان والودائع لأجل.

٦. وينقسم من حيث الغرض الذي يستخدم لأجله إلى:

أ. تمويل التشغيل: وهي تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياجات قصيرة الأجل، والتي تتعلق بتمويل رأس المال العامل اللازم لتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع.

ب. تمويل الاستثمار: ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي ينتج عنها إنشاء طاقة إنتاجية جديدة، أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع، كإقتناء الآلات والتجهيزات، والتي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع

٧. وينقسم حسب سلطة إدارة الأموال إلى:

أ. التمويل المالي (المستقل عن الإدارة): وهو التمويل الذي تتخفف فيه سلطة صاحب المال، بحيث يترك القرار الإداري لطرف آخر (مدير المشروع)، والذي يقوم بتقديم خبرته، كما هو الحال في الشركات المساهمة.

ب. التمويل التجاري (مع حق الإدارة): ويطلق على الحالات التي تتوسع فيها سلطات صاحب المال، وفيه يتخذ صاحب المال القرار الاستثماري كاملاً، فيقوم بتحديد النشاط الذي سيعمل به، ويقوم بعمليات الإنتاج، والصيانة والتخزين، والتسويق، ثم بيع السلع أو إيجارها إلى طرف آخر، كما هو الحال في شركات الأشخاص.<sup>١٢</sup>

٨. وينقسم من ناحية الزمن إلى:

أ- المدى الزمني القصير: هو تمويل لمدته سنة فأقل.

ب- المدى الزمني الطويل: هو تمويل من خمس سنوات فأعلى من ذلك.

ج - المدى الزمني المتوسط: هو تمويل من سنة إلى خمس سنوات.

(١١) د/ مفتاح صالح، «المالية الدولية»، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٦م، ص ٤.

(١٢) رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة، مرجع سابق، ص ٩٩

## المطلب الثاني

## مصادر التمويل الدولي

التمويل الدولي له مصادر يتم به تمويل المشروعات والبنوك، وهي المعونات والمنح الدولية، وكذلك القروض الدولية، ثم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وذلك يتم طبقاً لشروط وأشكال، لذلك تنقسم مصادر التمويل الدولي إلى المصادر التقليدية للتمويل الدولي ومصادر التمويل التقليدية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، وعقود التمويل المستحدثة عن طريق المشاركة.

## أولاً: المصادر التقليدية للتمويل الدولي:

١- المعونات والمنح الدولية.

٢- القروض الدولية.

٣- الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير مباشرة.

أ. المعونات والمنح الدولية **Official Development Assistance ODA**:

تعتبر المعونات والمنح الدولية مصدراً من مصادر التمويل الدولي، سواء كانت في صورة نقد اجنبي او في صورة عينية (كالسلع الغذائية، او المواد البترولية) فتساعد هذه المعونات الخارجية في تخطي بعض العراقيل التي تعترض الدول في محاولتها للتنمية، وعلى الأقل تساعد في تقليل النفقات (كنفقات شراء الموارد البترولية، وغيرها)<sup>١٣</sup> كما أنها لا تمثل عبئاً على الدولة، فالدولة لا تتحمل أية التزامات لسداد هذه المعونات، فهي في الغالب بدون مقابل، ولا يترتب عليها أية مديونيات.

وتمثل المنح والمعونات انتقالاً لرؤوس الأموال الأجنبية من حكومات الدول المانحة إلى الدول النامية<sup>١٤</sup>، وقد تكون المنح في صورة نقدية، وتسمى بالمنح الحرة، أو قد تكون في صورة عينية. وتعرف المنحة (Grant) بأنها هبة خالصة لا ترد، ومن ثم،

(١٣) عمر بن فيحان المرزوقي، الهبات الخارجية في نظر الشريعة الإسلامية، بحوث منشور في: مجلة جامعة الملك سعود، السعودية، مج ٢٠، ع ٢٠٠٨، ص ٨١٦.  
(١٤) د. محمد عبد العزيز عجيبة، د. صبحي تادرس قريضة، التنمية الاقتصادية، مطبعة البحيرة، ٢٠٠٨، ص ١٦١.

لا تحمل الدولة المتلقية لها أي التزام أو أعباء في المستقبل. أما المعونات (Aid) فتجمع بين عنصري المنحة والقرض، كما في حالة القروض السهلة في: طول فترة السماح، وطول أجل القرض، وانخفاض سعر الفائدة عن الفائدة التجارية، وتسديد قيمة القرض أو جزء منه بالعملة المحلية.

#### أنواع المعونات الدولية:

أ- **منح Grants**: وهي معونات لا ترد ولا تدخل في نطاق المديونية الخارجية للدول التي تتلقي المنح والمعونة.

ب- **قروض ميسرة Soft Loans**: وتتم في صورة نقدية أو عينية، وبشروط وفوائد أيسر بكثير من القروض السائدة في الأسواق المالية الدولية، وقد تحتوي على فترات سماح **Grace Period** أطول، قد تصل إلى ٥٠ عاماً، حيث تستغرق مدة السداد فترات زمنية طويلة وبفوائد أقل، وقد تكون هذه الفوائد منعدمة<sup>١٥</sup> وتعتبر المنح والمعونات الأجنبية من مصادر التمويل المناسبة للدول النامية، فمن ناحية لا توجد التزامات بالسداد تترتب على هذه القروض<sup>١٦</sup> ومن ناحية أخرى فهذه المنح والمعونات أفضل بكثير من قروض المؤسسات الدولية، التي تحكمها اعتبارات سياسية واقتصادية، وتكون في كثير من الأحيان في غير صالح الدول النامية.

#### مصادر المعونات الدولية:

أ- **المعونات الحكومية الثنائية**: وهي التي تقوم على العلاقات الثنائية المباشرة بين الدولة المانحة للمعونة، والدولة المتلقية لها، وتتميز بأنها تعقد بصفة رسمية، بعد مفاوضات واتفاقات بين حكومتي الدولتين المانحة والمتلقية.

ب - **المعونات الجماعية متعددة الأطراف**: وهي المنح والقروض الميسرة التي تقدمها المنظمات الدولية المتعددة الأطراف للدول النامية<sup>١٧</sup>، مثل صندوق النقد الدولي،

(١٥) د. سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية، دار النهضة العربية، ص ٤٠٨.  
(١٦) المرجع السابق ص ٤٠٩  
(١٧) د. سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية، مرجع سابق ص ٤١١.

والبنك الدولي، والمنظمات التابعة له، والمؤسسات الإقليمية مثل: البنك الأمريكي العالمي للتنمية، وصندوق التنمية الأوروبي، والبنك الآسيوي للتنمية، وغيرها.  
أشكال المعونات الأجنبية:

أ- **معونات نقدية:** وتكون بعملة الدولة المانحة، أو بعملات دول أخرى على وجه الاستثناء.

ب- **المعونات الفنية:** في شكل تدريب للعمالة، وتطويل للطاقة المحركة والمواصلات وغيرها.

ت- **معونات المشروعات المحددة:** وهي معونات تقدم لتنفيذ مشروع محدد، بحيث يسهل على هذه الدول مراقبة تنفيذ هذا المشروع، وضمان أن أموالها تذهب إلى مكانها السليم<sup>١٨</sup>، مثل إنشاء مشروع، أو بناء مدرسة، أو طريق، أو محطة كهرباء.

## ٢. التمويل بالقروض الدولية:

هي القروض التي يكتتب في سنداتها اشخاص طبيعية، او اعتبارية، ويكونوا متواجدين خارج نطاق الدولة المقترضة، وتقوم هذه القروض وفقاً للقواعد التجارية والأسس المالية السائدة طبقاً لظروف السوق، مع التعهد بردها، ودفع فائدة عنها وفق شروط معينة<sup>١٩</sup>، وكلما كان الادخار الداخلي ضئيلاً بالمقارنة بحجم الإستثمارات المطلوبة كلما زادت الحاجة الى التمويل الأجنبي لسد الفجوة التمويلية في الموارد المحلية المخصصة للاستثمار<sup>٢٠</sup>.

وتنقسم القروض الخارجية التي تحصل عليها الدول النامية من الخارج من حيث **جهة الاقتراض** إلى: قروض عامة وقروض خاصة، **والقروض العامة** هي التي تعقدتها المؤسسات الحكومية في الدول النامية مع المقيمين في الخارج، سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين أو حكومات أو هيئات دولية مثل البنك الدولي أو مؤسسة التنمية

(١٨) د. خالد محمد يوسف مصطفى، دور المساعدات الاقتصادية الخارجية في مواجهة دورات الفقر في السودان من منظور الاقتصاد الإسلامي للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٢م، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، معد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية ص ٢٨.  
(١٩) د. زين العابدين ناصر، علم المالية العامة، دار النهضة العربية، ١٩٨٨، ص ٢٦٣.  
(٢٠) د. عبد الله حسين بركات، مصادر تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار النهضة العربية، ص ٣٠.

الدولية- أو هيئات إقليمية –مثل بنك التنمية الأفريقي- أما القروض الخاصة فهي تلك القروض التي يعقدها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون في الدول النامية مع المقيمين في الخارج، سواء أكانوا أشخاصًا طبيعيين أو معنويين أو هيئات التمويل الدولية أو الإقليمية.

وكذلك تنقسم القروض التي تحصل عليها الدول النامية من حيث الشروط التي تعقد بها والمتعلقة بأجل السداد وسعر الفائدة وفترة السماح إلى نوعين أساسيين هما: القروض السهلة، والقروض الصعبة. والقروض السهلة هي تلك القروض التي تشتمل في جزء منها على عنصر المنحة، حيث تزداد في فترة السماح، وتعد بأسعار فائدة أقل من أسعار الفائدة التجارية، وفيها يزداد أجل القرض، وقد تسدد بالعملة المحلية أو بجزء من إنتاج المشروع الممول القرض به. بينما القروض الصعبة فهي تلك<sup>٢١</sup>

والقروض الخارجية تستحوذ على النصيب الأعظم من إجمالي التدفقات النقدية الأجنبية الموجهة للأقطار النامية لسد الفجوة التمويلية الخارجية لديها والمتمثلة بعدم كفاية إيرادات هذه الدول من العملات الأجنبية لمقابلة التزاماتها الخارجية وسد العجز في موازين مدفوعاتها وخدمة ديونها وتمويل التنمية لديها، وتدور هذه المفاوضات في العادة على قيمة القرض وأجل استحقاقه ومعدل الفائدة ومصاريف الاقتراض وطريقة الإنفاق والسحب من القرض وكيفية السداد وفترة السماح أن وجدت<sup>٢٢</sup>.

ويجب على الدول النامية أن تحسب بشكل دقيق إمكاناتها المستقبلية وقدرتها على الوفاء بأعباء القرض (خدمة الدين) إضافة إلى ضرورة التأكد من أن الفوائد التي ستقدمها المشاريع الممولة بهذه القروض.....

**أسباب اللجوء الى التمويل عن طريق القروض الدولية:**

١. الأسباب الداخلية للتمويل بالقروض الدولية:

١. الحاجة الى نقد أجنبي لسد العجز في ميزان الدفعات.

(٢١) د. محمد عبد العزيز عجيبي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

(٢٢) سليمان عدنان، وآخرون، السياسة النقدية، مرجع سابق، ص ٣٥٤.

٢. عجز الموارد المحلية في تغطية مطالب الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

٣. ارتفاع تكلفة النفقات العسكرية بسبب تزايد المشاكل الداخلية، والثورات المستمرة، والنزاعات بين الدول النامية على الحدود والموارد المشتركة.

### ب. الأسباب الخارجية للتمويل بالقروض الدولية:

١. الكساد العالمي، وتدهور شروط التبادل التجاري الدولي، وارتفاع أسعار المواد البترولية

٢. ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، وتقلبات أسعار الصرف.

### أنواع التمويل بالقروض الدولية حسب الجهة المانحة:

أ- القروض الرسمية الحكومية: هي القروض التي تعقدها الدول للحصول على التمويل لتنفيذ بعض المشروعات التنموية وتمنح من الحكومات الأجنبية للحكومات في الدولة النامية، أو لأشخاص القطاع العام أو الخاص<sup>٢٣</sup>، وهذا النوع لا يخلو بالطبع من تأثيرا سياسية، رغم خضوعه إلى الأسس التجارية من ناحية مدة السداد، وسعر الفائدة، ويتم تقديم القروض الحكومية في احد الصور التالية:

١. في شكل مبلغ نقدي لعملة الدولة الأجنبية، ويوضع تحت تصرف الدول المقترضة والتي يكون لها الحق في التصرف فيه لشراء احتياجاتها من السلع والآلات والمعدات بحرية كاملة ودون شروط أو قيود.

٢. في شكل مبلغ نقدي، ولكن تشترط الدولة المانحة للقرض على الدولة المقترضة شراء السلع والآلات والمعدات التي تحتاجها من أسواق الدولة المانحة فقط، إذا كانت هذه السلع متوافرة بها.

٣. يكون القرض في صورة قيام الدولة المانحة بتنفيذ مشروع تنموي معين في الدولة المقترضة، وإمدادها بالآلات والخبرة الفنية اللازمة لإنشائه وتشغيله والقيام بتدريب العمالة الوطنية على استخدامه، (وأبرز الأمثلة على هذه الصورة من صور القرض

(٢٣) د. سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية، مرجع سابق، ص ٤١٥.

الخارجي الحكومي : القرض الذي قدمه الاتحاد السوفييتي لبناء السد العالي في مصر عام ١٩٦٠<sup>٢٤</sup>

ب- القروض الرسمية متعددة الأطراف: وهي القروض التي تعقد من الافراد والهيئات الأجنبية الخاصة، وقد تأخذ شكل اكتتاب في السندات التي تصدرها هذه الدولة، او في المشروعات التي تقام بها، بحيث لا يملك الأجانب النسبة التي تعطيهم الحق في إدارة هذه المشاريع.  
أشكال القروض وهي:

أ. قروض البنوك التجارية الأجنبية الخاصة: وهي القروض من البنوك التجارية العملاقة، والتي تحصل عليها الدول النامية لسد العجز الموسمي في حصيله النقد الأجنبي، وهي قروض قصيرة الأجل، وذات أسعار فائدة عالية.

ب . الاكتتاب في السندات او الأسهم التي تصدرها الدول: تصدر الدول النامية اسهم او سندات في أسواق راس المال في الدول المتقدمة لتحصل على النقد الأجنبي، ويكتتب فيه المستثمرون بسعر فائدة وأجال قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل تحددتها الدولة المصدرة<sup>٢٥</sup>

ج . تسهيلات الموردين: وهي القروض الائتمانية التي تقدمها الشركات الأجنبية الخاصة لتوريد سلع وخدمات للبلد المقرضة، وتكون مضمونة من جانب الحكومات، ومقيدة بالشراء من البلد المقرض وهي متوسطة الأجل.

### ٣. الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة:

هي اهم مصادر تمويل التنمية والإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية، واداة من أدوات تطويل وسائلها الإنتاجية، ويبرز دور الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويلي، لضعف إمكانيات تعبئة المصادر الأخرى في الدول النامية بسبب عدم ثبات حجم المدخرات الوطنية، وارتباط المنح والقروض الأجنبية بشروط سياسية واقتصادية قد تكون غير ملائمة لعل أبرزها مشكلة تفاقم أعباء خدمة الديون، والتي قد تعجز هذه

(٢٤) د. سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية، مرجع سابق ص ٤١٧.

(٢٥) المرجع السابق، ص ٤١٧ – ٤١٩.



الدول عن سدادها<sup>٢٦</sup>، ولذلك تلجأ الدول النامية الى الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر لزيادة قدراتها الإنتاجية، وتسهيل نقل التكنولوجيا المتقدمة اليها، وتنقسم الاستثمارات الأجنبية الي:

أ. **الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** الاستثمارات الأجنبية المباشرة: "هي تلك الاستثمارات التي يملكها الأجانب، ويديرونها داخل الدولة النامية، سواء كانت ملكية، أو ملكية مشتركة بحيث يكون لهم حق الإدارة فيها<sup>٢٧</sup>، ويعرف صندوق النقد الدولي (IMF) الاستثمار الأجنبي المباشر: " على أنه استثمار خارجي، يعكس رغبة الشخص المستثمر والمقيم في دولة معينة، في الحصول على فوائد دائمة في مؤسسة موجودة في دولة أخرى، تعرف بمؤسسة الاستثمار المباشر، ويكون له فيها نفوذ كبير على مستوى الإدارة<sup>٢٨</sup>، ويتوافق هذا التعريف مع تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والتي تعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه: مجموعه من الاستثمارات العابرة للقارات، بواسطة مستثمر مقيم، بهدف إنشاء مصالح دائمة في مؤسسة (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر)، والمقامة في دولة غير دولة المستثمر المباشر.

وتحتل الاستثمارات الأجنبية أهمية واضحة في اقتصاديات الدول النامية ، حيث أن المدخرات المحلية غير كافية لمقابلة حاجات الاستثمار المحلي ، وتنقسم الاستثمارات الاجنبية الى قسمين، وهما الاستثمارات الاجنبية المباشرة، والاستثمارات الاجنبية الغير مباشرة، وهي المشروعات التي يقيمها المستثمر الأجنبي ويديرها أما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لاشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة ويستوى في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فردا أو شركة اجنبيه أو فرعا لإحدى الشركات الأجنبية، وقد أوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه لهذه الاستثمارات

(٢٦) جمعه عمر احمد عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر واثره على تحقيق النمو الاقتصادي في دولة جماعة شرق افريقيا منذ عام ١٩٩٧، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير (غير منشورة) معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٧م، ص ٧  
(٢٧) د. سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية- مرجع سابق ص ٤١١  
(28) IMF: Maitena Duce, Banco, Banco De Espana, Definitions Of Foreign Direct Investment (Fdi), A/Nethodological Note, Final Draft, July 2003,Page2.

المباشرة انه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن ٥٠% من رأس مال المشروع ، او يتركز ١٠% فأكثر من الاسهم في يد شخص واحد او جماعة واحدة منظمة من المستثمرين ، مما يترتب عليه أن تكون لهم السيطرة الفعلية على السياسات وقرارات المشروع . وتأخذ هذه الاستثمارات عادة شكل فروع لشركات اجنبية، ومشروعات مشتركة تستهدف توسيع نطاق نشاطها في الخارج أي أنها تأخذ شكل انشاء مؤسسة او مشروع من قبل المستثمرين ودهم، أو بالمشاركة مع رأس المال الوطني . وقد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل شراء كلى أو جزئي لمشروع قائم ، وقد ازداد هذا الاتجاه حالياً في ظل برامج الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية ، مما يترتب عليه تشجيع مزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى هذه الدول<sup>٢٩</sup> .

#### أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

. الإستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية (المشروعات المشتركة).

. الشركات متعددة الجنسيات.

#### ١. الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية (المشروعات المشتركة) Joint Venture:

تحاول الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى التوازن بين ادخال تقنيات وخبرات متقدمة عن طريق المستثمر الأجنبي، وبين الحفاظ على سيطرة العنصر الوطني على الاقتصاد، فتلجأ هذه الدول الى ما يسمى بالمشروع المشترك " Joint Venture " ، ويكون الشراء الأجنبي في الغالب مستثمر خالص، ويكون الشراء الوطني فردا او شركة خاصة او حكومة الدولة المستضيفة ذاتها، مما يضيف على المشروع صفة الرسمية، ويمنحه امتيازات جمركية، أو ضريبية<sup>٣٠</sup> .

#### ٢. الشركات متعددة الجنسيات (MINCS) Multinational Corporations :

تعتبر هذه الشركات من أهم أشكال الاستثمار والمحرك الرئيسي له، حيث تمتد هذه الشركات عبر الدول المختلفة، وتتميز بكونها كبرى حجم إنتاجها وتنوعها، وابتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية، كما أنها تدار مركزياً من خلال مركزها الرئيسي في الوطن

(٢٩) د. محمد عبد العزيز عجيبي، مرجع سابق، ص ٢٨ .

(٣٠) جمعه عمر احمد عمر، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص ١٨ .

الأم، وهي "كل شركة من شركات الأفراد، تنشأ في بلد معينة وفقاً لقانون الوطن، وتأخذ جنسية هذا الوطن، وتخضع لقوانين البلد التي تم فيه إنشاء الشركة عن طريق فروعها والشركات التابعة لها"<sup>٣١</sup>، وهي شركات تنتشر في عدة دول ومنتوعة وتتحكم في حركة الاقتصاد العالمي.

وهي شركات ضخمة يملكها جماعات رأسمالية من جنسيات مختلفة، وتستخدم موارد فنية وإدارية من جنسيات متعددة بسبب حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الدول الأوروبية، ومن هنا جاءت تسميتها بالشركات متعددة الجنسيات<sup>٣٢</sup>، وتقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار في الدول النامية، بحيث تملك المشروع بالكامل، فتقوم هذه الشركات باستثمار أموالها من خلال إنشائها مشاريع إنتاجية أو خدمية، تكون هي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية، والتسويقية، وقد تقوم بشراء شركات محلية قائمة بالفعل<sup>٣٣</sup>، ورغم المزايا التي تعود على الدول النامية من كونها مصدراً هاماً من مصادر التمويل من رؤوس الأموال الأجنبية، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا إليها، مما يزيد معدلات النمو الاقتصادي بها، إلا أن هذه الشركات لا تخلو من السلبيات على الدول النامية، ومن هذه السلبيات:

١. تحويل هذه الشركات أرباحها إلى الخارج، فيتأثر سوق الصرف سلباً بذلك.
٢. تتحمل الدول النامية أعباء في سبيل جذب هذه الشركات، مثل خفض الضرائب والجمارك وإعطائها الأراضي بدون مقابل، وغيرها من الامتيازات.
٣. تسلك هذه الشركات سلوكاً احتكاريًا، فتقوم بالسيطرة على الأسواق والأوضاع الاقتصادية، وقد تصل إلى السيطرة على الأوضاع السياسية، لإصدار القوانين التي تصب في صالحها<sup>٣٤</sup>.

#### ب . الاستثمارات الأجنبية غير مباشرة (Indirect Foreign Investments):

(٣١) إسماعيل حبري، تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المعلم، ص ٨٠.  
 (٣٢) د. سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٢٢٤.  
 (٣٣) جمعه عمر احمد عمر، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص ١٨-١٩.  
 (٣٤) د. عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٢٢.

وهي استثمارات في رؤوس الأموال النقدية في الأسواق الدولية للأوراق التجارية لفترات قصيرة الأجل ويطلق عليها حافظة الاستثمارات، وتوجد بعض الدول في قوانين الأوراق المالية لا تسمح للأجانب إلا بتمليك نسبة معينة من إجمالي الأسهم المصدرة أو المتداولة لإحدى شركائها، وأن أي تجاوز يطبق ضده العديد من الأحكام والقيود<sup>٣٥</sup>، وتتمثل الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في تلك الاستثمارات الموجهة لشراء الأوراق المالية – الاسهم والسندات – التي تصدرها الهيئات العامة أو الخاصة في الدول النامية . على الا يكون للأجانب منها ما يخول لهم حق ادارة المشروع، حيث يقوم المستثمرون في الدول المتقدمة بشراء الاسهم والسندات للمشروعات، والاستثمار المباشر يقترن فيما انتقال رأس المال بانتقال العمل والإدارة الأجنبية ، ولكن في الاستثمار غير المباشر يقتصر الانتقال عادة على عنصر رأس المال فقط<sup>٣٦</sup>، وتغوق أهمية الاستثمار المباشر أهمية الاستثمار غير المباشر .

فالاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر هو مصدر من مصادر تمويل التنمية يمثل وسيلة فعالة لجذب رأس المال الأجنبي والتعجيل بعملية التنمية الاقتصادية عبر سد الفجوة بين الادخار والاستثمار من خلال تطوير القاعدة الإنتاجية وتسهيل انتقال التكنولوجيا الحديثة، ويجب أن تخضع الاستثمارات الأجنبية لاعتبارات المصلحة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية<sup>٣٧</sup>.

**ثانيا: مصادر التمويل التقليدية طويلة ومتوسطة وقصيرة الاجل:**

**١. مصادر التمويل التقليدية طويلة الاجل:**

**١. قروض البنوك/ المؤسسات المالية ( Banks/Financial Institutions )**

**(Loans):** البنوك والمؤسسات المالية توفر الأموال كقروض للشركات كقروض طويلة الاجل، ومعدل الفائدة التي تتقاضاها البنوك يعتمد على عوامل مختلفة مثل خصائص

(٣٥) هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، فخ المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكندي للنشر، طرابلس، (ت)، ص ٦٠

(٣٦) ريمون براتران ، الاقتصاد المالي الدولي ، ترجمة محمود بهير أنيس – دار المعرفة – القاهرة – عام ١٩٧٥ – ص ٤٠

(٣٧) صام خوري، سليمان عدنان، وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٥٩.

الشركة والمستوى ومعدلات كثافة العمليات في الاقتصاد. يتم سداد القرض سواء بمبلغ مقطوع او على دفعات. الائتمان المصرفي ليس مصدر دائم للتمويل على الرغم من أن البنوك قد بدأت في منح القروض طويلة الأجل كما هو الحال في القروض متوسطة وقصيرة الاجل وعادة يطالب المفترض بتوفير بعض الضمانات او فرض رسوم على أصول الشركة قبل أن يقرر البنك التجاري الو المؤسسة المالية منح القرض<sup>38</sup>.

٢. **سندات (Debentures):** أداء مهمة لرفع رأس المال يمكن جمع الأموال من خلال طرح السندات والتي تحمل سعر فائدة ثابتة والسندات الصادرة عن الشركة هي الاعتراف بان الشركة قد اقترضت مبلغ معين من المال الذي يعد بالسداد في المستقبل لأصحاب السندات وبالتالي يسمون بالدائنين للشركة ويتم دفع لحاملي السندات مبلغ معين محدد وثابت من الفائدة على فترات زمنية تتراوح من ٦ شهور الى سنة واحدة.

٣. **الأسهم الممتازة (Preference Shares):** وهي تتميز عن الأسهم العادية بتمتعها بنسبة مميزة من الربح وثابتة ويتم الوفاء بها قبل الوفاء بالأسهم العادية في حالات التصفية على سبيل المثال . انه يعاب عليها بانه ليس لحاملها الحق في التصويت لإدارة الشركة

٤. **اسهم الملكية (Equity Shares):** الاسهم من اهم مصادر طويلة الأجل لأنها مصدر زيادة رأس مال الشركات، وتمثل حقوق الملكية وبالتالي فان رأس المال الذي يتم جمعه عن طريق اصدار هذه الاسهم يعرف باسم رأس المال او حقوق الملاك وهو شرط أساسي لإنشاء الشركات ولا يحصل المساهمون عن طريق اسهم الملكية العادية على ارباح ثابتة ولكن يتم دفعها عن طريق ارباح الشركة ويشار اليهم باسم " المالكين المتبقين " لانهم يتلقون ما تبقى بعد تسوية جميع المتطلبات الأخرى المتعلقة بإيرادات الشركة وأصولها، ويتمتعون بالمكافاة وكذلك يتحملون مخاطر الملكية في حدود رأس المال الذي ساهموا به كما أن لهم كذلك الحق في التصويت وإدارة الشركة<sup>39</sup>.

(38) Joshua Kibiti M Aburi .Op . eit. PP 4-7

(39) Joshua Kibiti M Aburi Various Sources of Funds for Business Highlighting their Advantages and Disadvantages MSc, Project Management

٥. الأرباح المحتجزة (Retained Earnings): الأرباح المحتجزة هي الأموال التي حصلت عليها الشركة من خلال عدم توزيع جميع أرباحها بين المساهمين كأرباح يمكن الاحتفاظ بجزء من الأرباح الصافية<sup>٤٢</sup> في العمل لاستخدامه في المستقبل ويعد مصدر من مصادر التمويل الداخلي أو التمويل الذاتي أو "حجز بعض الأرباح" ويعتمد الربح المتاح للحجز مرة أخرى من المؤسسة على العديد من العوامل مثل الأرباح الصافية وسياسة توزيع الأرباح وعمر المؤسسة .

٦. بيع الإيجار مرة أخرى (Sale – Lease Back): هو تمويل ووسيلة من وسائل التملك حيث يؤجر المستأجر الأصل الثابت في بداية الأمر وعندما يطمئن إلية أو تتناسب قدرته المالية على الشراء ينقلب عقد الإيجار الى عقد بيع .ويتم عمل عقد إيجار مبدئيا على أن يتم بيع الأصل للشركة في نهاية مدة عقد الإيجار .

ب . مصادر التمويل متوسطة الاجل:

١. الودائع العامة (Public Deposits): تعرف الودائع التي يتم جمعها بواسطة المؤسسات مباشرة من الجمهور باسم الودائع العامة . معدلات الفائدة المعروضة على الودائع العامة عادة ما تكون اعلى من تلك المعروضة على الودائع المصرفية يمكن لأى شخص مهتم بإيداع الأموال في أي مؤسسة القيام بذلك عن طريق ملء نموذج محدد، وفي المقابل إيصال إيداع كإقرار بالدين، ويمكن للودائع العامة أن تهتم بالمتطلبات المالية المتوسطة والقصيرة لأجل الشركة، والودائع مفيدة لكل من المودع وكذلك للمنظمة في حين أن المودعين يحصلون على سعر فائدة اعلى من تلك التي تقدمها البنوك فان تكلفة الودائع للشركة اقل من تكلفة القروض من البنوك، وتودع الشركات عموما الودائع العامة لمدة تصل الى ثلاث سنوات.

---

Jomo Kenyatta University of Agriculture and Technology Accounting and Financial Management Reg no HD317-C004-0789/2015 March2015.PP  
(40) - Luis M.Garcia Munoz Fernando de Lope and Juan E, Palomar A Retained Earnings-Consistent K V A Approach and The Impact of Taxes Wilmott Magazine Vol 2019 issue 101.17/5//2019.P63/

## ٢. التأجير التمويلي (Lease Financing): هو احد أنواع اعمال الوساطة

المالية ، وفيه لا يكون المؤجر منتجا للأصل وإنما تتمثل وظيفته في تقديم التمويل لشراء الأصل من المنتج لحسابه وباسمه ثم يؤجره الى المستأجر ويتناسب هذا النوع من النوع التأجير التمويلي المؤسسات المالية المختلفة .

## ٣. استئجار شراء (Hire Purchase): استئجار الشراء "نظاما" او عقد

قانوني" يدفع من خلاله المشتري ثمن الأصل على أقساط منتظمة اثناء التمتع باستخدامه. خلال فترة السداس فإن ملكية الاصل لا تنتقل الى المشتري. وعند دفع كامل القيمة الشراء تنتقل الملكية الى المشتري، ويمن لشراء الاستئجار تسريع وتيرة النمو والتنمية. حيث أن الزيادة في الإنفاق لها تأثير المضاعف على الدخل بالإضافة الى تشجيع الاستثمار الكلي. كما أن زيادة الدخل يرفع مستوع الانفاق بشكل أكبر، وبالتالي يبدأ النمو في الاستهلاك، والاستثمار، والدخل، والتنمية. يساعد أيضا شراء الاستئجار في الحفاظ على النمو من خلال تمكين العميل من مقاومة التعديل النزولي لاستهلاكه أثناء انخفاض دخله، وقد يتفق البائع والمشتري عادة على دفع ثمن الأصول على دفعات او بنسب مئوية على عدة دفعات ويسمح عقد الشراء - التأجير للمشتري باستئجار الأصل مقابل ايجار شهري. بمبلغ يساوي السعر الأصلي الكامل بالإضافة الى دفع الفائدة على أقساط متساوية ويجوز للمشتري بعد ذلك ممارسة خيار الشراء الأصل سعد محدد مسبقا وعادة ما يكون بقيمة رمزية او ارجاع الأصل الى المالك. كما ويعتبر استئجار الشراء مفيداً للعملاء في كير من الأحيان لأنه يوزع تكلفة الأصل باهظ الثمن خلال فترة زمنية طويلة. ويكون البائع للأصل هو الطرف الاخر في العقد اذا كان يملك الموارد اللازمة لبيع الأصل على فترة زمنية طويلة. ولكن معظم البائعين يفضلون استلام دفعة نقدية على الفور. ولتحقيق ذلك يقوم البائع بنقل ملكية الأصل الى شركة تمويل بسعر او امش ربع منخفض<sup>٤١</sup>.

(41) Charles Kambo Okiong. The Hire Purcgase Business Is It Win Win Situation International Journal of Humanities vol 2 no 22. Special Issue Kenya KISII University College, Novamper,2012 PP 256.257

ج . مصادر التمويل قصيرة الاجل:

١. المنح او القروض من الحكومة او المنظمات الأخرى ( Grants or loans )

(From Government or other Organizations): عبارة عن أموال او منتجات غير قابلة للسداد يتم صرفها بواسطة طرف واحد (المانح) وغالبا ما تكون إدارة حكومية او مؤسسة او صندوق ائتمان الى مستلم وغالبا (ولكن ليس دائما) كيانا غير ربحي، أو مؤسسة تعليمية، أو أعمال، أو فردا .

٢. راس المال الاستثماري (Venture Capital or Business Angels):

هو نوع من تمويل المشروعات التجارية الجديدة او الاخذة في النمو . ويأتي عادة من شركات راس المال الاستثماري التي تتخصص في بناء محافظ مالية عالية المخاطر، بحيث تقدم شركة راس المال الاستثماري التمويل لشركة بدء التشغيل في مقابل الحصول على حقوق الملكية عند بدء التشغيل، وهذا هو الأكثر شيوعا في صناعات التكنولوجيا العالية النمو مثل التكنولوجيا الحيوية والبرمجيات<sup>٤٢</sup>.

٣. العولمة (Factoring): هي خدمة مالية يقوم بموجبه العامل خدمات

متنوعة، وتشمل خصم الفواتير (مع او بدون اللجوء)، وتحصيل ديون العميل، وتوفير معلومات حول الجدارة الائتمانية للعميل المحتمل من بين الى اخرين.

٤. الأوراق التجارية (Commercial Paper): وهو عبارة عن سند إذني غير

مضمون صادر عن شركة لجمع الأموال لفترة قصيرة تتراوح من ٩٠ الى ٣٦٤ يوم . يتم إصدارها من قبل شركة واحدة لشركات الاعمال الأخرى وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية والبنوك.

٥. الرهن العقاري/ إعادة الرهن العقاري ( Mortgage / Mortgage on a )

(Property): ويستخدم في تمويل شراء أصول عقارية مضمون بممتلكات عقارية.

٦. أموال من المستثمرين من المساهمين ( Funds From Investors of )

(Shareholders): تقدم المزيد من الأموال المحتملة، مما يمكن الاستثمار على نطاق



واسع، الا انها قد تكون مكلفة ويمكن أن ترفع أو تخفض قيم الأسهم مما قد يؤثر على قيمة الشركة.

٧. **السحب على المكشوف (Bank Overdraft):** السحب على المكشوف من البنوك وهو وسيلة تمنحها البنوك لعملائها من الشركات . من خلال هذه التسهيلات يمكن للعملاء رفع حساباتهم الى قيمة اكبر من الرصيد في الحساب . يتم الاتفاق على المبلغ الزائد مقدما مع مدير البنك . يعين البنك حداً لسحب المبالغ الزائدة من الحساب ويمكن للشركة الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل عن طريق كتابة الشيكات الى الحد المسموح به<sup>٤٣</sup>.

٨. **الائتمان التجاري (Trade Credit)** الرصيد التجاري هو الرصيد الذي يقدمه متداول الى اخر لشراء السلع والخدمات . يسهل الائتمان التجاري شراء اللوازم دون دفع فوري . يظهر هذا الائتمان في سجلات مشتري البضائع على انه "دائنون متنوعون" او حسابات مستحقة الدفع وتتراوح مدته من أسبوع الى ٩٠ يوم حسب نوع العمل والصناعة . ويشيع استخدام الائتمان التجاري من قبل منظمات الاعمال كمصدر للتمويل قصير الاجل.

**ثالثاً: عقود التمويل الدولي المستحدثة عن طريق المشاركة:**

اهم طرق الشراكة بين القطاعين العام والخاص الاكثر شيوعا ( PPP ) بين القطاعين العام والخاص (PPP) وعدم تمويل الاستثمار من ميزانية الدولة، وادخال المنافسة والاستفادة من خبرات وتجارب وتكنولوجيا المتاحة لدى القطاع الخاص .والذى من شأنه أن يقلل من تأخير تنفيذ المشروعات وتجاوز التكاليف.

اهم انواع عقود التمويل الدولي بالمشاركة:

١- **التشييد، التملك، التشغيل ونقل الملكية & Build Own Operate &**

**:Transfer (Boot)**

(43) Joshua kibiti m Aburi, op, cit, pp, 11 – 14.

وهو أفضل الوسائل للحصول على تمويل من القطاع الخاص للمشروعات، مثل مشاريع البنية التحتية، والسكك الحديدية مشروع تمنح من خلاله الدولة أو أحد مؤسساتها بعض أو كل الامتيازات ولفترة محدودة لطرف آخر ويسمي (صاحب الامتياز) وهو المسؤول عن بناء وتمويل وتشغيل وصيانة المرفق خلال فترة الامتياز ويدير المرفق ويقوم بجمع الإيرادات من اجل سداد تكاليف التمويل والاستثمارات وصيانة وتشغيل المرفق وتحقيق هامش ربح<sup>٤٤</sup>، ثم يرجع المشروع للدولة أو احد مؤسساتها بدون مقابل.

### ٢- التشييد والتشغيل ونقل الملكية (BOT) Build Operate Transfer :

هو احد الوسائل الجيدة لتمويل مشروعات البنية الأساسية بعيدا عن ميزانية الدولة حيث يتحمل المستثمر (والذي يأخذ عادة شكل وشركة دولية أو محلية) الأعباء المالية لإقامة هذه المشروعات، مقابل الأرباح المحصلة الناتجة من أعمال التشغيل، وهذا يعنى تخفيف الأعباء التمويلية ومخاطرها، وساعد هذا النظام الدول التي تعاني من ضعف الاستثمارات في إقامة المشروعات التي تحتاج لأموال طائلة والتي لا تتوافر لديها.<sup>٤٥</sup>

### ٣- البناء التملك التشغيل بدون نقل ملكية للحكومة (BOO) Build Own Operate :

هناك العديد من أوجه التشابه بين تنازلات BOOT و BOO في ترتيب الامتياز إلا أن BOO لا تنتقل الملكية عموما الى الحكومة عند إنهاء اتفاقية الامتياز . يتمثل الاختلاف الرئيسي بين مشروعات التمويل الخاص بترتيب BOOT و BOO والمزيد من الأساليب التقليدية في أن المقرضين لديهم فقط التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع متضمنا قيمة التدفقات الناتجة عن الامتيازات التي حصل عليها. وهذه هي الطريقة الجديدة . كما أن طريقة نقل عمليات إعادة التأهيل الخاصة هي ايضا مناسبة

(44) Akbiyikli . D. Eaton A Comparison of PFI , BOT , BOO. And BOOT Procurement Routes For Infrastructure Construction Research Institute for Built and Human Environment . University of Salford .Salford\_M7 INU PP.507.508.

(٤٥) أمل نجاح البشبيشى نظام البناء والتشغيل والتحويل سلسلة جسر التنمية – سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد ٣٥، الكويت ، المعهد العربى للتخطيط ٢٠٠٤ ص.٢١.

ومنتشرة بحيث يمكن تعديل النمط الأساسي ليكون عن طريق تحصيل رسوم نظير الاستخدام<sup>٤٦</sup>

٤- تصميم، وبناء، وتمويل، والتشغيل. (DBFO). Design . Build .

#### Finance & Operate

القطاع الخاص يوفر الاصول ويرتب تمويل الديون من البنوك التجارية للحصول على حصة عالية من تكلفة الاصول وحقوق الملكية لتحقيق التوازن بين متطلبات التمويل وخدمات التشغيل والصيانة، وهو عقد يركز على الإنتاج ويحدد مواصفات وظيفية في مواصفات العقد القائمة على المخرجات حيث يحدد القطاع العام المتطلبات وما يترك القطاع الخاص للابتكار في تصميم الحلول لتلبية مواصفات الإخراج كم أن عقد DPFO هو عقد طويل الأجل يتم إبرامه عادة بين وكالة حكومية أو سلطة محلية (القاع العام) وبين المتعاقد من القطاع الخاص أو وسيطه بغرض تحمل أعباء خاصة (القاع العام) SPV Special Purpose Vehicle تتكون من تحميل التصميم وبناء الأصل DB تحمل أعباء التمويل F بالإضافة لتوفر خدمات التشغيل والصيانة.

٥- التصميم الانشاء الادارة التمويل Design – Construct – Manage

Finance (DCMF) :- حيث يقوم القطاع الخاص بتمويل الاصول وتشغيلها لعدة سنوات ، تتراوح غالبا ما بين ٢٠ الى ٥٠ عام وهو بمثابة اتفاقية طويلة الأجل بين كبار حكومي وشركة خاصة توفر بموجبها الشركة الخاصة أو تساهم في تقديم خدمة عامة وفي هذا النوع تكون هذه الخدمة هي (التصميم والانشاء والادارة والتمويل للمشروع) وفي نهاية العقد تعود الاصول الى المرتبطة الى ملكية الحكومة.<sup>٤٧</sup>

وهناك أنواع اخرى من عقود التمويل والمشاركة مثل:

(46) The Public – Private Infrastructure Advisory Facility (PPIAF) Toolkit for Public Private Partnerships inroads and Highway . Module 5 . Implementation and Monitoring March 2009).p . 62.

(47) Botlhale E.K Financing Development Through Public Private Partnerships (PPPs) in Botswana Africa Public Service Delivery & Performance Review P. 31.

٦- **التشييد ونقل الملكية (PT) Build Transfer**: وهو بدون تشغيل ويناسب المشروعات ذات التكنولوجيا المتقدمة، مثال ذلك صنع بارجة حربية أو قمر صناعي لدول لا تملك تصنيعها.

٧- **البناء التأجير التمويلي ونقل الملكية (BLT) Build – Lease – Transfer**: وهو شبيه بالتأجير التمويلي حيث يبني ويحصل المستثمر على عائد في صورة إيجار وليس ربح.

٨- **البناء الايجار نقل الملكية (BRT) Build – Rent – Transfer**: وهو يبني ويحصل المستثمر على عائد في صورة إيجار بالإضافة الى سعر بيع الأصل في نهاية المدة.

٩- **البناء التشغيل وتجديد الامتياز (BOR) Build – Operate – Renewal of Concession**: ويحق للمستثمر من القطاع الخاص بتجديد فترة الامتياز

١٠- **التحديث التملك التشغيل نقل الملكية (MOOT) Modernize – Own – Operate – Transfer**: ويركز على تحديث مشروع قائم خاص في مجالات التكنولوجيا سريعة التحديث.

١١- **التجديد التمليك ثم التشغيل (ROO) Rehabilitate – Own – Operate**: ويختلف عن BOT في إعادة تأهيل مشروع قائم وليس انشاء مشروع جديد<sup>٤٨</sup>.

المبحث الثاني

مؤسسات التمويل الدولي

يمر التنظيم الدولي بمراحل متعددة حتى قيام أول منظمة دولية ذات صبغة سياسية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وهي عصبة الأمم التي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٢٠م حتى نشبت الحرب العالمية الثانية، وتم توقيع ميثاق الأمم المتحدة في

(48) The Public – Private Infrastructure Advisory Facility (PPIAF) Toolkit for Public Private Partnerships and Highways . P.5

١٩٤٥/٦/٢٦م في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة، ولحاجة المجتمع إلى تنظيم دولي في مجال التجارة والنقود، وعبر عن ذلك ميثاق الأطلنطي الموقع في ١٤/٨/١٩٤١م بين تشرشل والرئيس روزفلت عن الأمل في إقامة تعاون دولي اقتصادي، وتشكل المؤسسات المالية الدولية وهيئات التنمية الدولية في النظام الدولي أهمية كبيرة، فهي الأدوات التي تعبر عن فاعلية النظام الدولي حتى تحقق التنمية ويزدهر الاقتصاد العالمي، وفي الغالب يقوم التمويل في المؤسسات الدولية على إعطاء القروض، فهو الوسيلة الرئيسة للتمويل، وتتمثل المصادر الرسمية للتمويل الدولي في مصدرين أساسيين هما:

أ- مؤسسات التمويل الدولية.

ب- مؤسسات التمويل الإقليمية.

وتضم المؤسسات المالية الدولية (مؤسسات التمويل الدولي)<sup>٩٤</sup>:

١- صندوق النقد الدولي.

٢- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

أهم المؤسسات المالية الإقليمية (مؤسسات التمويل الإقليمية):

١- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٢- صندوق النقد العربي.

٣- بنك التنمية الأفريقي.

٤- بنك التنمية الآسيوي.

٥- بنك الاستثمار الأوربي.

٦- صندوق التنمية الأوربي.

- بنك التنمية الأمريكي.

. ويتكون النظام المالي الدولي من المتعاملين والأسواق والأدوات<sup>٥٠</sup>:

(٤٩) د. يسري أبو العلا، الاقتصاد السياسي والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٣٥.

(٥٠) د. عادل المهدي، التمويل الدولي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ٣٠.

١- المتعاملون: هم المستثمرون (أفراداً، أو مؤسسات، أو حكومات، أو منظمات إقليمية، أو دولية)، والمستثمر هو الذي يملك أرصدة فائضة من الأموال ويرغب في توظيفها، وكذلك يشمل المقترضين، وهم أفراد ومؤسسات وحكومات أو منظمات إقليمية أو دولية يحصلون على قروض من أسواق مالية دولية بسندات أو قروض، والمشاركون أيضاً، وهم السماسرة والوسطاء، ويتعاملون في السوق لحساب الغير أو لحسابهم، مثل: البنوك، وشركات الاستثمار، والتأمين، وصناديق الادخار.

٢- الأسواق: الأسواق المالية هي التي تُنقل من خلالها رؤوس الأموال، ويتم توحيد سوق النقد من خلال التعامل بإدارات مالية قصيرة الأجل، وتتأثر بتغير أسعار الصرف.

سوق المال: التعامل على حقوق الملكية، مثل: الأسهم وديون طويلة الأجل، وتكون أسعار الفائدة فيها أكثر من أسعار الصرف.

٣- الأدوات: وتختلف باختلاف نوعية السوق إلى:

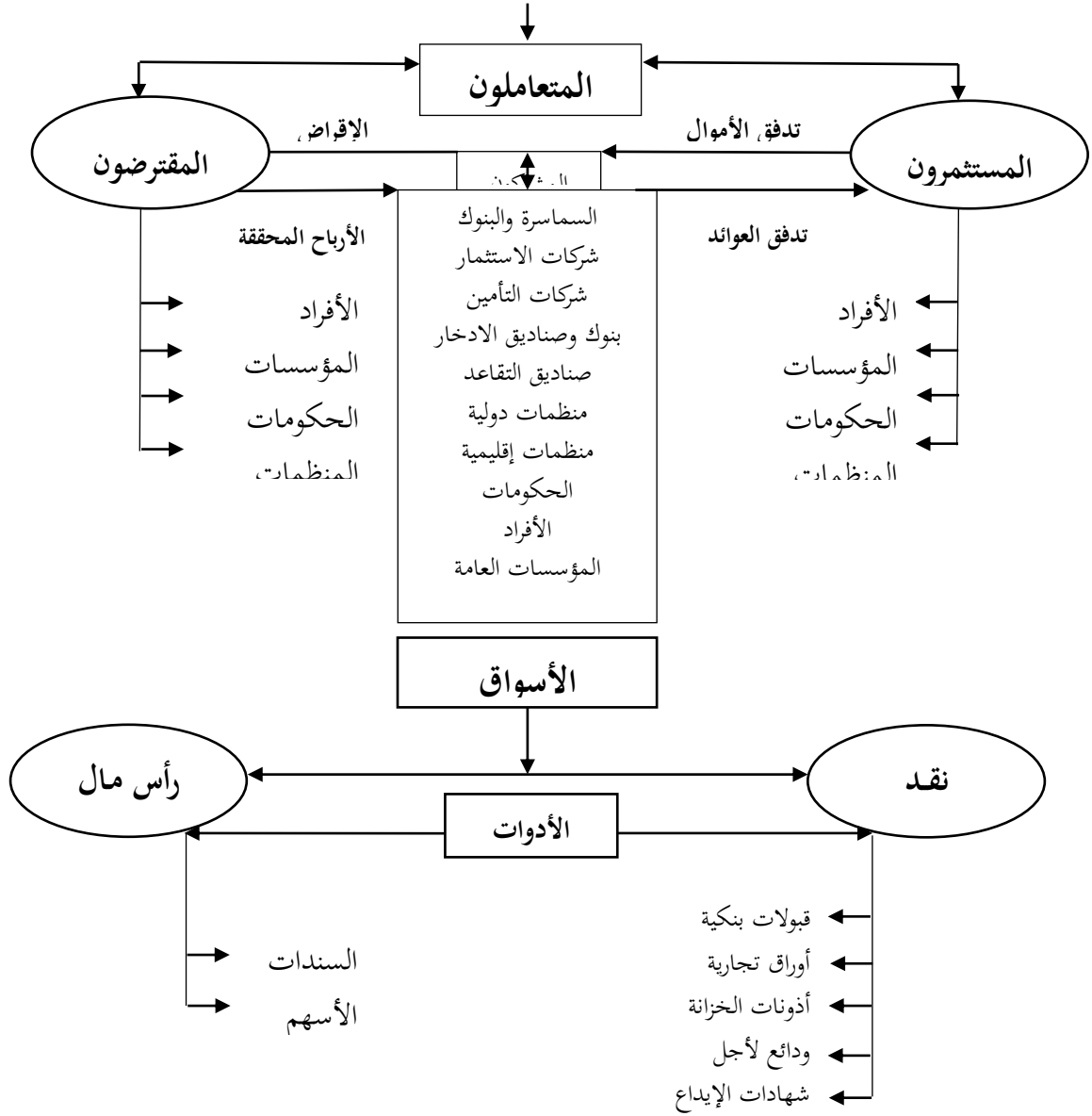
أ- أسواق رأس المال قصيرة الأجل، مثل: أذونات الخزينة، والأوراق التجارية قابلة للتداول، والودائع لأجل.

ب- أسواق رأس المال طويلة الأجل، مثل: السندات الدولية التي تطرحها الدول أو الشركات.

وهذا شكل توضيحي لعناصر النظام المالي الدولي كالتالي<sup>٥١</sup>:

(٥١) د. عادل المهدي، «التمويل الدولي»، مرجع سابق، ١٩٩٣م.

عناصر النظام المالي الدولي



مراحل التمويل في النظام المالي:

١. التمويل المباشر: الانتقال المباشر للقرض بين المقرضين والمقترضين، حيث

لا يوجد بينهما وسطاء ماليون ولا مؤسسات مالية، وفي هذه الحالة يتعهد المدين بدفع

سلسلة من المدفوعات للدائن في المستقبل؛ حتى يسترد صاحب الأموال مدفوعات بالإضافة إلى عائد مناسب مقابل مخاطر التسليف.

٢. التمويل شبه المباشر: منح وإقراض الأموال عن طريق السماسرة وتجار الأوراق المالية، يُعتبر هذا الأسلوب شائع الاستخدام والبديل للنوع المباشر لنقل الأموال ممن لديهم الأموال (فائض) إلى من هم بحاجة إلى الأموال (عجز)، ويعني هذا أن اللقاء بين ذوي الفائض من الأموال وذوي العجز يتم عن طريق طرف ثالث، وهو السمسار، أو التاجر، أو بنك الاستثمار وبنوك الرهن العقاري بوصفها وسيلة لإتمام عملية التعاقد.

٣. التمويل غير المباشر: في هذه المرحلة نلاحظ من لديهم فائض أموال (مدخرات) ومن هم بحاجة إلى أموال (لديهم عجز في الأموال) يلجئون إلى الوسطاء الماليين، ومنها البنوك التجارية.

وتعمل البنوك وفق سياسة نقدية وائتمانية ومصرفية التي تضعها الدولة<sup>٥٢</sup>. وتعتبر البنوك عصب الحياة في المجتمعات كافة، والتمويل يكون عن طريق المؤسسات المالية.

٤- المؤسسات المالية: هي تلك التي تقدم التمويل لمن يحتاجه ضمن شروط ومواصفات محددة، وتقدم هذه المؤسسات برامج التمويل، غالبًا بهدف تحقيق الربح المتمثل بالفوائد والعمولات على القروض الممنوحة للجهات المستفيدة، والتي تزيد عن المصروفات التشغيلية لمؤسسة التمويل، فيما تقدم بعض المؤسسات الحكومية والأهلية برامج تمويلية غير هادفة إلى الربح تهدف بشكل أساسي قطاعات محددة، وإضافة إلى البنوك التجارية فإن العديد من المؤسسات المالية الأخرى تعمل في المجال التمويلي تؤثر بشكل واضح على النشاط الاقتصادي الائتماني، من أهمها<sup>٥٣</sup>:

- البنوك المركزية **central Banks**.

(٥٢) د. عبد الصمد السيد قرمان، «عمليات البنوك طبقاً لقانون التجارة الجديد»، دار النهضة العربية، طبعة ٢٠٠٠م، ص ١.

(٥٣) د. صالح صالح، «السياسة النقدية المالية»، دار الوفاء، المنصورة، ٢٠٠١م، ص ٧٤.



- البنوك التجارية **Commercial banks**
- شركات التمويل المتخصصة **Special Financing Corporations**.
- شركات التأمين **Insurance Companies**.
- الأسواق المالية **Capital Market PP**.

إن هذه المؤسسات مكلمة للبنوك التجارية من خلال تقديمها للتمويل طويل الأجل الذي تحجم عنه البنوك التجارية، كما تُساهم هذه المؤسسات في تحقيق التنمية ولعب دور مهم في النظام المالي للمجتمع، والذي يتكون من شبكة الأسواق المالية والمؤسسات المالية والشركات والأفراد ورجال الأعمال، وتعمل الحكومة على تنظيم عمليات هذه المؤسسات من منح القروض والاستثمارات والودائع وإدارة حقوق الملكية؛ لأن هذه المؤسسات ذات علاقة بالرفاهية الاقتصادية، وتقوم المؤسسات المالية بإدارة الأصول، وبخاصة محفظة القروض والأوراق المالية، وإدارة الخصوم وإدارة رأس المال (مستحقات لدى الغير، أسهم، سندات، قروض) بدلاً من الأصول المادية كالمباني والأجهزة والمواد الأولية، كما في منشآت الأعمال، فهي تمنح القروض للعملاء أو تشتري وتستثمر في الأوراق المالية المطروحة بسوق المال، كما تقدم المؤسسات المالية العديد من الخدمات المالية الأخرى.

ويعتمد التمويل الدولي على الأسواق المالية الدولية والهيئات المالية الدولية والإقليمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعض المؤسسات الإقليمية، فالتمويل الدولي هو تحرك رأس المال خارج الحدود السياسية لدول العالم في شكل عمليات إقراض من الدول لتمويل دولة أو مؤسسة عامة أو خاصة، وللتمويل الدولي مزايا وعيوب وأهمية لاستمرار عملية الاستثمار والتقدم الاقتصادي، وينقسم المبحث إلي مطلبين:

المطلب الأول: مؤسسات التمويل الدولية.

المطلب الثاني: مؤسسات التمويل الإقليمية.

## المطلب الأول

### مؤسسات التمويل الدولية

مؤسسات التمويل الدولي هي مؤسسات تقوم بتمويل الدول والهيئات، وتنقسم إلى المؤسسات المالية الدولية، والمؤسسات المالية الإقليمية، ومؤسسات التمويل العالمية تهدف إلى التنمية للدول الأعضاء بتلك المؤسسات، وهذه المؤسسات لها دور في السياسة المالية والنقدية الدولية، وفي حركة الاقتصاد الدولي، ولا يمكن أن ننكر تأثير هذه المؤسسات على اقتصادات الدول لارتباط التمويل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، وتشكل المؤسسات المالية الدولية وهيئات التنمية الدولية في النظام الدولي أهمية كبيرة، فهي الأدوات التي تعبر عن فاعلية النظام الدولي حتى تحقق التنمية ويزدهر الاقتصاد العالمي، وتقوم هذه المؤسسات والهيئات بدور كبير في تمويل مشروعات اقتصادية للتنمية الاقتصادية، سواء على النظام الدولي أو الإقليمي، ولا بد من التركيز على السياسات الاقتصادية الدولية.

وتلعب مؤسسات التمويل الدولية دوراً رئيسياً في عملية التمويل لمشروعات التنمية، ونظراً لأهمية التمويل في النظام المالي والاقتصادي الدولي فإن السياسة النقدية للمؤسسات الدولية لها أثر كبير في زيادة التمويل، وأصبحت السياسة النقدية ترتبط بالنظام المالي للدولة، وفي النظام الدولي؛ ولذلك لجأت الدول إلى الاهتمام بالمؤسسات الدولية القائمة على التمويل من خلال استقرار أسعار الصرف، والتكامل المالي الدولي الهادف إلى تحقيق استقرار الاقتصاد العالمي، وضوابط التمويل الدولي واضحة في المؤسسات الدولية، مثل: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، والبنوك الإقليمية ذات النشاط الدولي، مثل: بنك الاستثمار الأوروبي.

. مكونات النظام الاقتصادي العالمي: يتكون النظام الاقتصادي العالمي مما يلي:

#### ١ - النظام المالي الدولي:

هو النظام الذي يحقق تمويلاً للنظام التجاري الدولي واستقرار النظام النقدي والتنسيق بين الأنظمة لتعظيم رفاهية اقتصادية اجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي في بلاد العالم.

## ٢- النظام التجاري الدولي:

وهو الذي يعتمد على منظمة التجارة العالمية **.omc**.

## ٣- النظام النقدي الدولي:

ويعتمد على تلك الآليات التي يديرها صندوق النقد الدولي.

ويتكون النظام المالي الدولي من أسواق التمويل الدولية والبنك الدولي للإنشاء

والتعمير، وهيئة التنمية الدولية والبنوك الدولية الإقليمية.

والمؤسسات الدولية للتمويل تهدف أساساً للتنمية، وسوف نتعرف لأهم المؤسسات

الدولية، ومنها:

### ١- صندوق النقد الدولي (IMF) International Monetary Fund

### ٢- البنك الدولي للإنشاء والتعمير International Bank for

### .Reconstruction Development

لقد ظهرت آليات ونظم التعاون النقدي الدولي من خلال تأسيس وإنشاء صندوق

النقد الدولي وهو لا يعتبر بنكاً، ولكنه يلعب دور الوسيط المالي على المستوى الدولي،

ويقوم بحشد الأموال المودعة، ثم الدول، ثم يقوم بإعادة إقراض الأموال للدول الأخرى،<sup>٥٤</sup>

ويشرف على السياسة النقدية الدولية.

وسوف نتناول بالشرح المؤسسات المالية الدولية.

### أولاً: صندوق النقد الدولي: (IMF) International Monetary fund

نشأ تنظيم دولي في مجال التجارة والنقود وعبر ميثاق الأطنطي، الموقع في

١٤/٨/١٩٤١م بين تشرشل والرئيس روزفلت عن الأمل في إقامة تعاون دولي

اقتصادي، وأكدت ذلك المادة الثانية من اتفاق المساعدة المتبادلة الموقع في فبراير

١٩٤٢م بين بريطانيا والولايات المتحدة وفي عام ١٩٤٤م عقد مؤتمر نقدي مالي للأمم

المتحدة، وفي مؤتمر بریتون وودز في ٢٢ يوليو ١٩٤٤م أسفر عن اتفاق إنشاء

صندوق النقد الدولي.

(٥٤) د. ماجدة شلبي، «التجارة الدولية»، جامعة بنها، ٢٠١٤م، ص ٤٦.

ونص الاتفاق على سريانه عندما توقع عليه الدول التي تمتلك ٦٥% من مجموع حصص الصندوق المحددة لكل دولة من دول اتفاقية بريتون وودز، وبعد إيداعها للوثائق الدبلوماسية بالولايات المتحدة باعتبارها الدولة المودع لديها الاتفاق، وفي عام ١٩٤٥م بعدما أودعت ٢٢ دولة من بينها مصر، وعقد أول اجتماع الصندوق عام ١٩٤٦م بولاية جورجيا الأمريكية، وتم اختيار مدينة واشنطن مقرًا للصندوق، وفي العام نفسه نشر الصندوق أول قائمة بأسعار تعادل عملات ٣٢ دولة من دول الأعضاء منه، وأعضاء الصندوق من الدول، وهو مؤسسة متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة ويُعتبر عضوًا أصليًا من اشترك في اتفاقية بريتون وودز قبل ١٩٤٦م، أما بعد هذا التاريخ فيُعد عضوًا منضمًا، وتتم العضوية الجديدة بعد إيداع الوثائق الدبلوماسية<sup>٥٥</sup>.

والصندوق يُعدُّ تعبيرًا عن تنظيم علاقات نقدية دولية منظمة وفقًا لأسس محددة مقدمًا، ويُعدُّ أول تجربة في مجال التعاون التخصصي وفي مجال التعاون النقدي ويلزم لنجاح النظام الاقتصادي العالمي.

١. أهداف الصندوق: نصت المادة الأولى من الاتفاقية على خمسة أهداف<sup>٥٦</sup>:

أ. تعزيز التعاون النقدي الدولي: بواسطة مؤسسة مالية متخصصة.

ب. تحقيق استقرار سعر الصرف: ويمكن تعديل الأسعار، ولكن بشروط محددة،

وتحت رقابة دولية.

ج. إقامة نظام مدفوعات دولي: حرية المبادلات التجارية بين أعضاء الصندوق،

وإلغاء قيود الصرف فيما بينها، وتقديم القروض المالية النقدية لمعالجة الخلل في ميزان

المدفوعات.

د. توفير الثقة للدول الأعضاء: حيث يضع الصندوق موارده المالية من أجل

مساعدة الدول على إصلاح الخلل في موازين مدفوعاتها، وخاصة في الرقابة على

الصرف.

(٥٥) د/ يسري محمد أبو العلا، «الاقتصاد السياسي والتجارة الدولية»، مرجع سابق ص ٣٨.  
(56) Ephraim Clark and others, international, finance chapman Hall, London, 1993, P 108.

هـ . تحقيق النمو المتوازن للتجارة العالمية: عن طريق تنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء .

٢. نظام وقيمة الحصص: لكل دولة عضو في الصندوق حصة معينة، ولكن لم يبين الاتفاق كيفية تحديد الحصة التي يساهم بها كل عضو، وإن كان تعرض لكيفية تعديل ودفع الحصص لكل الدول، وتأتي في المقدمة الولايات المتحدة ثم بريطانيا ثم روسيا ثم الصين ثم فرنسا ثم الهند، أما حصص الدول الجديدة فتكون حسب قرار العضوية الذي يحدد حصصهم، يتم دفع الحصة ٢٥% ذهب، ٧٥% عملة وطنية، وإذا كانت جملة ما تملكه الدولة من ذهب وعملة أجنبية يقل عن ٢٥% يتم دفع الحصة ١٠% ذهب ٩٠% عملة وطنية وتدفع المبالغ بأحد البنوك الأربعة: البنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك، وبنك فرنسا، وبنك إنجلترا، والبنك الاحتياطي الفيدرالي للهند. وقد قرر الصندوق زيادة حصص الدول البترولية عن بقية الدول الأخرى في ١٩٧٦م، وأهمية الحصة في الآتي:

١. تقرير مدى أحقية الدولة في الالتجاء إلى موارد الصندوق.
- ب . تحديد موارد الصندوق؛ حتى يمكنه استخدامها للقيام بالوظيفة النقدية الدولية، كما أن عملات الدول منها عملة صعبة يمكن الاعتماد عليها في القيام بالعمليات الجارية، عكس العملات غير قابلة للتحويل.
- ج . يتوقف عدد الأصوات التي تملكها كل دولة بحسب حصتها في الصندوق، وينص الاتفاق على أن لكل دولة ٢٥٠ صوت، وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية ٣٣,٢٢% من مجموع الأصوات.
- د . من حق كل دولة من الدول الخمس الكبرى المالكة للحصص اختيار واحد من المديرين التنفيذيين للصندوق.

٣. شرط ضمان القيمة: وهو إذا انخفض سعر التعادل للعملة الوطنية تلتزم الدولة بدفع الفارق بالذهب وبالمناطق نفسه إذا زادت العملة الوطنية عن سعر التعادل يرد الصندوق فرق القيمة بالذهب، كما أن حصص الأعضاء ليست ثابتة، وإنما متغيرة بحسب حاجات الصندوق ووفقاً لتغير الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل دولة، وقد

نصّ اتفاق الصندوق على إمكانية النظر في تعديل حصص الأعضاء كل خمس سنوات<sup>٥٧</sup>.

٤. **تنظيم الصندوق:** يقوم الصندوق باعتباره كياناً قانونياً مميزاً حسب اتفاقية إنشائه على وجود أربعة أجهزة وهي:

١. **مجلس المحافظين:** أعلى سلطة في الصندوق، وإن كان المديرين التنفيذيين هم أصحاب السلطة الفعلية، ولكل دولة عضو في الصندوق الحق في تعيين محافظاً به ومحافظاً منوباً<sup>٥٨</sup>.

وقد جرت العادة على تعيين وزير المالية أو محافظ البنك المركزي للدول الأعضاء كمحافظين بالصندوق.

**صلاحيات المجلس:** قبول الأعضاء الجدد، والموافقة على تعديل أسعار التعادل، ومطالبة دولة بالانسحاب، وتقرير تصفية الصندوق، واستئناف وتفسير قرارات المديرين التنفيذيين.

ويعقد الصندوق اجتماعاً كل عام<sup>٥٩</sup> خلال سبتمبر بالاشتراك مع مجلس البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ووكالة التمويل الدولية وهيئة التنمية الدولية أيضاً.

ب. **مجلس المديرين التنفيذيين:** وهو مجلس يقوم بتسيير أعمال الصندوق وإدارة عملياته اليومية، ولهم كل الصلاحيات باستثناء وصلاحيات مجلس المحافظين، ومثال ذلك: النظر في ميزانية الصندوق، وتحضير التقرير السنوي للصندوق، ورسم سياسة الصندوق، والنظر في التقارير الخاصة بالاتصالات الدولية.

وكان عدد المديرين (١٢) وارتفع لعشرين ثم (٢١)، ويجب عليهم تكريس كل وقتهم لأعمال الصندوق، ومدة عمل المنتخبين منهم سنتان، ويجوز إعادة انتخابهم، وقد منحت مزايا للدول الاقتصادية الأكثر شأنًا في حقها في تعيين مديرين تنفيذيين، مثال:

(٥٧) د. يسري محمد أبو العلا. الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٥٨) المرجع السابق، ص ٤١.

(٥٩) د. أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة، الجزء الأول، سنة ١٩٧٩م، ص ٣٠٢.

أمريكا والسعودية وكندا وإيطاليا والدول التي لا تملك حق تعيين مدير تنفيذي لها الحق في تعيين مدير تنفيذي مناوب.

**ج . مدير الصندوق:** مدير الصندوق رئيس هيئة الموظفين بالصندوق، ويمارس عمله وفقاً لتوجيهات المديرين التنفيذيين، ومدة عقده خمس سنوات قابلة للتجديد، ولا يجوز أن يزيد عمره عن ٦٥ عام عن تعيينه، ولا يتجاوز في العمل بعد سن ٧٠ عام، وهو الممثل الرئيسي للصندوق.

**د . هيئة موظفي الصندوق:** يقوم مدير الصندوق بتعيين عدة موظفين من بين الدول الأعضاء بالصندوق، ولا توجد شروط معينة للتعيين سوى الكفاءة والتخصص الفني في مجال النقد الدولي، ويقر العضو كتابة عند تعيينه بعدم الخضوع أو تلقي أي أوامر من حكومته أو أي سلطة أخرى خلاف الصندوق.

**هـ . الحصانات والامتيازات:** يتمتع أعضاء الصندوق أثناء ممارسة عملهم بالحصانات القضائية، ولهم مزايا دبلوماسية عديدة، كما لا تفرض عليهم أي ضرائب، باستثناء الموظفين المنتمين للدولة الممارس بها عملهم تطبيقاً لقاعدة إقليمية الضريبية، وصندوق النقد الدولي هو محاولة لإرساء التعاون بين دول العالم على أساس من التعاون والسلام في مجال اقتصادي، وهو مؤسسة تابعة للأمم المتحدة، ولكنها تتمتع بكامل استقلالها هدفه تنظيم العلاقات النقدية لعالم ما بعد الحرب<sup>٦٠</sup>.

**و . وحدة حقوق السحب الخاصة:** أنشأت وحدة حقوق السحب الخاصة عام ١٩٦٩م، وهي أداة مالية جديدة خاصة به ولأعضائه سميت وحدة حقوق السحب الخاصة، وهي نوع من أنواع الأصول المالية شبيهة بالذهب أو النقود من ناحية الوظيفة النقدية ولزيادة السيولة المالية النقدية للصندوق ولتمويل أعضائه وفق شروط وقواعد فنية محددة، ولهذا فإن وحدة حقوق السحب الخاصة عبارة عن ورقة مالية نقدية محددة من قبل الصندوق في قيمتها وكميتها وفترة وجودها أو إلغائها والتعامل بها، اقتصر أولاً وفي الفترات الأولى على أعضاء الصندوق فقط، وبعد ذلك سمح لبعض المنظمات والبنوك

(٦٠) د. يسري أبو العلا، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص ٤٣.

فقط التعامل بها، وإن وجود وحدة حقوق السحب الخاصة من قبل صندوق النقد الدولي جاء لهدف زيادة السيولة المالية للصندوق ولمعالجة المشاكل الاقتصادية المالية والنقدية التي واجهت النظام النقدي الرأسمالي وللعديد من دولة في فترة عقد الستينات وما تلاه، ولقد تم إصدار وحدات حقوق السحب الخاصة من قبل الصندوق في عام ١٩٧٠م وكذلك في عام ١٩٧٩م وفي عام ١٩٨٠م، وإن قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة استتدت أولاً على الذهب، وبما يعادل ٠,٨ غرام ذهب، وفي عام ١٩٧٤م وما تلاه أصبحت قيمتها تحدد على متوسط قيمة سلة من العملات الرئيسية بعدد (١٦)، ولكن بعد ذلك اقتصر على (٥) عملات لأكبر وأغنى الدول الرأسمالية في العالم خاصة، منذ عام ١٩٨١م، وهذه الدول - «الولايات المتحدة الأمريكية» «ألمانيا» «اليابان» «إنجلترا» «فرنسا»<sup>٦١</sup>.

#### ز . وظائف الصندوق:

**الأولى: الوظيفة التمويلية:** وهي زيادة السيولة الدولية بوسائل دفع دولية (تسهيلات وقروض، أي: الإقراض والتسهيلات الائتمانية).

**الثانية: الوظيفة الرقابية:** بتحقيق الاستقرار لأسعار الصرف وإزالة نظم الرقابة على الصرف لانتعاش حركة التبادل.

**ح . أشكال الالتجاء إلى موارد صندوق النقد الدولي:** من المهام الأساسية للصندوق المحافظة على استقرار أسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء، وهذا أفضل للنظام النقدي العالمي، وإلا لجأت الدول إلى تخفيض أسعار صرف عملاتها أو تفرض قيوداً على التجارة فيحدث بذلك الخلل في النظام الاقتصادي العالمي، وعليه تُقرّر حق الدول الأعضاء في اللجوء إلى صندوق النقد لطلب المساعدة، وتتكون موارد الصندوق من حصص الدول الأعضاء بالإضافة إلى العمولات والفوائد نظير استثمار الأموال والذهب في الخزانة الأمريكية، واللجوء إلى موارد الصندوق وله عدة أشكال وشروط، نبحثها فيما يلي:

(٦١) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني ١٩٩١م، ص ٢٩.



١. **حقوق السحب العادية:** فالدول الأعضاء لهم الحق إذا واجهت صعوبات في ميزان مدفوعاتها أن تطلب شراء كمية معينة من عملات الدول الأخرى مقابل دفع عملتها الوطنية، وذلك مقابل تسديد العملة الوطنية في المستقبل بالذهب أو العملات الأجنبية، ويُطلق على هذا الشكل حقوق السحب العادية إشارة إلى سحب الدولة لعملة دولة أخرى، وإذا كان هذا الشكل يُشبه القرض إلا أنه لا يُعدُّ قرصًا يدفع عنه فائدة، وإنما هي عملية تبادل للعملات لأجل زمنية تمكن الدول من إصلاح نظامها الاقتصادي في مقابل (العمولة)، ويبحث طلب الدولة في المساعدة على شراء عملات دولة أخرى خلال ثلاثة أيام فقط من تاريخ تقديم الطلب، وتبرير ذلك أن الدولة التي تمر بأزمة نقدية مفاجئة تكون في حالة استعجال لطلب المساعدة حتى لا تقع لأي ضغط مالي أو ترغم على مضاربات معينة تضعف اقتصادها.

٢. **اتفاقات المساندة:** أنشئت اتفاقات المساندة كمساعدة بقرار مديري الصندوق في عام ١٩٥٢م، ويعني هذا الشكل دخول الدولة في مشاورات مع الصندوق حول مركزها الاقتصادي العام؛ بهدف الحصول على ضمان من الصندوق فقط في حالة إذا ما استدعى الأمر أن تقوم بسحب خلال فترة من ٦: ١٢ شهرًا، ويُسمى ذلك اتفاق مساندة، أي: مساندة الصندوق للدولة ماليًا إذا احتاجت ذلك خلال مدة معينة، ويحدد مديرو الصندوق المدة + المبلغ الذي يمكنه سحبه خلال الفترة المحددة، ويمكن أن تقوم الدولة بعمليات السحب خلال الفترة المتفق عليها، وفي حدود الحد الأقصى للمبالغ موضع الاتفاق، وهذا الأسلوب نجح عن حقوق السحب نظرًا لمرونته، وأصبحت المبالغ التي تمنح عن طريق اتفاقات المساندة تفوق حقوق السحب العادية؛ بل أن بعض المنظمات المالية الدولية والمقرضين يجعلون شرط اتفاق المساندة من ضمن شروط الإقراض، وهكذا أصبحت اتفاقات المساندة من الأساليب الفنية الرئيسية للتعاون النقدي الدولي في العصر الحديث<sup>٦٢</sup>.

(٦٢) د. يسري أبو العلا، «الاقتصاد السياسي»، مرجع سابق، ص ٤٥.

### ٣. شروط الالتجاء إلى موارد الصندوق:

. أن تقدم الدولة طالبة السحب تيريرات اقتصادية معقولة تتفق مع أحكام الصندوق، مثال قيامها بإجراءات اقتصادية جادة للاستقرار الداخلي، وفي هذه الحالة يحظى طلبها بالقبول.

. يشترط في العملة الأجنبية التي تطلبها الدولة ألا تكون نادرة؛ لأنها ليست محلاً للمعاملات التجارية؛ ولهذا يتشاور مدير الصندوق مع الدول المطلوب سحب عملاتها، ويقدم توصياته غير الملزمة قانوناً، ولكنها تتبع دائماً في الواقع العملي.

. يشترط في الدولة طالبة السحب مما يلي:

ا . ألا يكون سبق للدولة أن ارتكبت مخالفات لأحكام الصندوق، مثل: تخفيض عملتها على الرغم من اعتراض الصندوق.

ب . ألا يترتب على السحب امتلاك الدولة أكثر من ٢٠٠% من حصتها في الصندوق.

ج . لا يجوز أن تسحب أكثر من ٢٥% من حصتها خلال العام الواحد.

د . يشترط على الدولة الساحبة بإعادة شراء عملتها من الصندوق، وتبرير ذلك احتفاظ الصندوق بسيولة دائمة تُمكنه من القيام بمهمته.

هـ . يشترط في الأموال المسحوبة استخدامها فيما يلي:

. تثبيت عملتها في الأسواق الدولية.

. إصلاح الخلل في ميزان مدفوعاتها.

وقد حدد الصندوق فترة التسديد خلال ٣ إلى ٥ سنوات من تاريخ السحب، ويشترط ألا يؤدي السداد على زيادة حصة الدولة من عملتها عن ٧٥% (٧٥% مال + ٢٥% ذهب).

ط . بالإضافة إلى هذه الأشكال الرئيسية أضاف الصندوق شكلين

للمساعدة المالية، وهما:

١. التمويل التعويضي لتقلبات الصادرات: وهو تمويل لمساعدة الدول النامية

المتخصصة في تصدير المواد الأولية في حالة انخفاض أسعار المواد الأولية؛ حتى لا

تلجأ لإجراءات اقتصادية معقدة كتخفيض عملتها، ويجوز للدولة سحب ٥٠% من قيمة حقها كحدٍ أقصى<sup>٦٣</sup>، لأن هذا العجز في ميزان مدفوعاتها مؤقت؛ لذا يتدخل صندوق النقد الدولي لإصلاح الخلل في ميزان مدفوعاتها<sup>٦٤</sup>، وهذا النظام للسحب خاص ومستقل عن حقوق السحب العادية، وإن كانت الشروط نفسها واحدة، إلا أنه يُضاف هنا شرط أن تكون الدولة الطالبة لحقوق السحب الخاصة قد سبق لها أن تعاونت تعاونًا صادقًا مع الصندوق من أجل علاج الخلل في ميزان مدفوعاتها.

## ٢. الترتيبات العامة للقروض: يقوم الصندوق بدور الوسيط بين مجموعة الدول

العشرة الصناعية الكبرى، والتي تعرف بنادي باريس، وتضم: أمريكا، وكندا، واليابان، وإنجلترا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا والسويد، وبمقتضى هذه الترتيبات يستطيع أي عضو الحصول على مبالغ مالية بواسطة القروض بين الدول الأعضاء في هذا النادي، وتبلغ مبالغ النادي ست مليارات من الدولارات تمنح مقابل فوائد بسيطة، وقد استقادت بريطانيا عام ١٩٦٤م بمبلغ ثلاث مليارات لإنقاذ الإسترليني من عمليات المضاربة. وتوجد أشكالاً أخرى للمساعدات:

- التسهيلات الممتدة لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات خلال فترات متوسطة الأجل.
- التسهيلات المالية الإضافية من أجل مواجهة الاختلالات الخطيرة في موازين المدفوعات الدولية.

## ي . خطوات التقديم للحصول على القروض من الصندوق: للحصول على

مساعدة الصندوق وقروضه من قبل الدول أعضاء صندوق النقد الدولي، وفقاً للآتي:

- ١- تقديم طلب رسمي من الدولة المعنية للحصول على المساعدة أو القرض المالي من الصندوق.
- ٢- النظر والدراسة للطلب من قبل خبراء الصندوق كدراسة نظرية وعملية.
- ٣- الموافقة أو الرفض من قبل الصندوق على الطلب.

(٦٣) د. محمود الطنطاوي الباز، «اقتصاديات التجارة الخارجية دراسات في الاقتصاد الدولي»، مكتبة عين شمس ١٩٩٦م، ص ١٩٥.

(٦٤) Ephraim Clark and others imitational finance, chapman Hall, London, 1993, P 108.

٤- في حالة الموافقة على المساعدة أو القرض يُمول من قبل الصندوق بمقدار معين، وعلى صورة دفعات تدريجية، وبنسب محددة من قبل الصندوق، جزء من قيمة القرض تدفع للمقترض من وحدات حقوق السحب الخاصة؛ حيث أن المقترض يشتريها بعملة الوطنية وبصورة معادلة لها أو من عملات الأعضاء الآخرين، وخاصة العملات الصعبة أو الرئيسية.

٥- بعد أن يسحب المقترض المبلغ المطلوب والمقرر له يصبح لدى الصندوق كمية أكبر من عملة العضو المقترض وكمية أقل من العملة المسحوبة أو من وحدات حقوق السحب الخاصة بالإضافة إلى قيام المقترض بدفع رسوم القرض لقاء استخدام وحدة حقوق السحب الخاصة أو العملات المسحوبة من الصندوق.

٦- بعد مرور فترة من الزمن المتفق عليه لاستخدام القرض يقوم المقترض بتسديد المبلغ المسحوب في غضون الفترة المعلومة أو قبلها في حالة تحسن ميزان المدفوعات أو مركزه الاحتياطي من العملات؛ وذلك باسترجاع عملته الوطنية، ويتم السحب منها في العادة في غضون سنة واحدة، ويمكن تمديدتها إلى فترة ثلاث سنوات وتسديد القرض من الصندوق يكون بعد ثلاث سنوات من عمليات السحب منه، ويجب أن يكتمل التسديد في غضون خمس سنوات.

أما بالنسبة للتسهيلات الائتمانية الدائمة أو الممددة والقروض طويلة الأجل فالفترة العادية للسحب واستلام القرض هي ثلاث سنوات، أما التسديد فيبدأ بعد أربع سنوات، ويمكن أن تمتد حتى إلى عشر سنوات من تاريخ إجراء السحوبات من القرض<sup>٦٥</sup>.

#### ثانياً: البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

International Bank for Reconstruction and Development (IBRD)

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير بناء على اتفاقية بریتون وودز عام ١٩٤٤م والتي أنشئ فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد بدأ البنك

(٦٥) د. محمد أحمد الدوري، «التمويل الدولي»، مرجع سابق، ص٣٢.

نشاطه رسمياً ١٩٤٦م، وانبثق منه مؤسسة التمويل الدولية ١٩٥٦م، وهيئة التنمية الدولية ١٩٦٠م.

### ١. أهداف البنك الدولي<sup>٦٦</sup>:

- تشجيع التجارة الدولية والمحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات.
  - المساعدة في تعميم وتنمية الدول الأعضاء، وذلك بتقديم التسهيلات لاستثمار رؤوس الأموال للأغراض الإنتاجية، وتشجيع التنمية في الدول النامية.
  - تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو القروض أو الاستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص، بتقديم القروض بشروط ميسرة.
  - التنسيق بين القروض التي يقدمها أو يضمنها مع القروض الدولية الأخرى<sup>٦٧</sup>.
- فالبنك يهدف إلى المساعدة في إصلاح وتجديد وسائل الإنتاج، وكذلك العمل على تنمية الموارد الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء النامية، ولقد كان الشق الأول هو المسيطر في بداية نشاط البنك، بيد أنه في المرحلة الأخيرة أصبحت مقتضيات التنمية هي محور الاهتمام الرئيسي للبنك الدولي<sup>(٦٨)</sup>.

### ٢. الوظيفة التمويلية للبنك الدولي:

تم إنشاء البنك الدولي لتحقيق وظيفة تمويلية وأخرى فنية<sup>(٦٩)</sup>:

#### ١. الوظيفة التمويلية للبنك الدولي:

- . تقديم القروض المالية لتمويل النشاطات الاستثمارية في الدول أعضاء البنك الدولي لحل مشاكلها الاقتصادية، مثل: العجز في ميزان مدفوعاتها أو إعادة الإعمار فيها ومشروعات التنمية الأساسية.
- . تقديم القروض المالية لتمويل المشاريع التنموية الإنتاجية والخدمية -كمشروعات زراعية أو صناعية أو بيئية.

(٦٦) د. طارق محمد عبد السلام، «صناديق التمويل العربية الإدارة والطموحات»، كلية الحقوق جامعة حلوان ٢٠٠٠م، ص ٢٦٠ - ٢٦٢.

(٦٧) د. صفوت عبد السلام عوض الله، «البنك الدولي ومشكلات التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث»، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٣م، ص ٢٥ - ٢٧.

(٦٨) د. زين العابدين ناصر، «الاقتصاد الدولي»، دار الثقافة الجامعية، ١٩٩٧م، ص ٣١٥.

(٦٩) د. عبد الباسط وفا، «نظرية الاقتصاد الدولي»، دار النهضة العربية - القاهرة ٢٠٠٣م، ص ٣٣٧.

. ضمان القروض الممنوحة للدول الأعضاء من البنوك التجارية الأخرى، وبشروط معينة يحددها البنك الدولي.

### ب . الوظيفة الفنية:

. وهي تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء طالبة القرض، وهذه المساعدات تتمثل في إرسال خبراء وفنيين لدراسة الجدوى للمشروعات والاستشارات الاقتصادية لاستخدام القروض التمويلية وإعداد خطط التنمية للدول الأعضاء بالبنك.  
. التوسط في حل المنازعات المالية التي تقوم بين الدول أعضاء البنك الدولي.

### ٣. خطوات حصول الأعضاء على قروض مالية من البنك الدولي:

. تقدم الدولة طالبة القرض طلباً تبين فيه أسباب طلب القرض، ومقداره، والهدف منه في التنمية وفي أي مجال اقتصادي.

. يقوم خبراء البنك بدراسة الطلب للتحقق من جدية الطلب والأهمية الاقتصادية للمشروع وإمكانية نجاحه من عدمه.

. يمنح البنك الدولي القرض للدولة طالبة القرض عند تعذر حصولها من جهات تمويلية أخرى وفق معدل الفائدة السائدة في السوق التمويلية الدولية، ويقوم البنك بالإشراف على طريقة إنفاق القرض في المجال والغرض المخصص له.  
. ويمنح القرض لحكومات الدول أعضاء البنك وصندوق النقد الدولي، وفي حالات أخرى يمنح لجهات خاصة غير حكومية بشرط ضمان قرض البنك الدولي من حكومات الدولة المعنية الأعضاء بالبنك الدولي.

والبنك الدولي للإنشاء والتعمير يمنح القروض بشرط ضرورة أن تكون الدولة الممنوحة مؤهلة للاقتراض، ويتم تقييمها اقتصادياً وقادرة على الوفاء بالتزامات القرض.  
أما مؤسسة التمويل الدولية فهي تقوم بتمويل المشروعات الخاصة للدول ولا تختلف إدارة البنك الدولي عن أسلوب إدارة صندوق النقد الدولي.

أما هيئة التنمية الدولية فهي تعتمد على المنح والمساعدات من الدول الغنية، وتقدم كقروض للدول النامية الفقيرة، والتي لا تكون قادرة على الحصول على القرض من أسواق المال العالمية ولا من البنك الدولي<sup>(٧٠)</sup>.

٤. **مؤسسات البنك الدولي:** البنك الدولي يتخصص في الإقراض، وليس للاستثمار في رأس المال ومضطر إلى تقاضي فائدة مرتفعة نسبياً تتناسب مع تكلفة حصوله على موارده عن طريق إصدار سندات بسعر الفائدة الجاري في السوق، فكان لابد من ضرورة إنشاء مؤسسات أخرى لإكمال هذا النقص؛ فتم إنشاء مؤسسة التمويل الدولية عام ١٩٥٦م، وهيئة التنمية الدولية عام ١٩٦٠م<sup>(٧١)</sup>.

#### ١. مؤسسة التمويل الدولية: (International Finance Corporation (IFC

انضمت عام ١٩٥٦م بوصفها مؤسسة منبثقة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير يهدف إلى النهوض بالتنمية في الدول النامية عن طريق تمويل الاستثمارات الخاصة، وتتميز بأن شروطها في منح القروض أخف من شرط البنك الدولي، وأنها تقدم قروضها بغير ضمان حكومي، كما أن نظامها يسمح بالمساهمة المباشرة في رأس مال المشروعات الخاصة والمشاركة في البلدان النامية الأعضاء<sup>(٧٢)</sup>، وتقوم مؤسسة التمويل الدولي بتمويل برامج التنمية في الدول النامية، وتقدم المؤسسة التمويل من خلال وسطاء، ويتم ذلك من خلال البنوك الوطنية أو شركات تمويل التنمية في الدول النامية<sup>(٧٣)</sup>، وموارد مؤسسة التمويل الدولية من خلال اكتتابات الدول الأعضاء ومن دخل استثماراتها السابقة، ومن حصيلة بيع هذه الاستثمارات، وما تحصل عليه من قروض ميسرة من البنك الدولي<sup>(٧٤)</sup>.

(70) Chery L. Payer, The world Bank Acritical Analysis, Monthly Review Press, New York 1983 P. 34.

(٧١) د. سامي عفيفي حاتم، «التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم»، الدار المصرية اللبنانية، ج ٢، ١٩٩٤م، ص ١٨٣.

(72) Stephen Valdez, An Introduction to Global Financial Markets, Macmillan press Ltd, London, 1997, P 145.

(73) A.I. Macbean and. N. Snowden, International Institutions in Trade and Finance, Macmillan, London, 1981, P 222.

(٧٤) د. سامي عفيفي حاتم، «التجارة الخارجية...»، مرجع سابق ص ١٨٣.

**ب . هيئة التنمية الدولية: International Development Association (IDA)**

أنشئت لإقراض الدول الفقيرة جداً، وقد تصل مدة القرض إلى ٥٠ عامًا مع فترة سماح ودون فوائد وهدفها تخفيف العبء على الدول النامية والفقيرة جداً؛ لذلك كانت الحاجة متزايدة إلى إنشاء مؤسسة دولية جديدة تُقدّم قروضًا بشروط أكثر يُسرًا؛ ولهذا تم إنشاء هيئة التنمية الدولية **IDA** عام ١٩٦٠م<sup>(٧٥)</sup>، وهيئة التنمية الدولية **IDA** هي بمثابة صندوق للإقراض الميسر، يتم إدارته بواسطة الجهاز الإداري للبنك الدولي للإنشاء والتعمير المكون من مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين والرئيس والموظفين، ويتم اتباع الإجراءات والشروط نفسها التي يسير عليها البنك<sup>(٧٦)</sup>، وتتكون الموارد المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والتي تستخدم في الإقراض من: رأس المال المكتتب والمدفوع بواسطة الدول الأعضاء، والاقتراض عن طريق السندات التي يطرحها البنك في أسواق المال العالمية والدخل الصافي من عمليات البنك المختلفة<sup>(٧٧)</sup>.

المطلب الثاني

مؤسسات التمويل الإقليمية

مؤسسات التمويل الإقليمية، وهي مؤسسات مالية ذات نشاط إقليمي، وتتمثل في:

**أولاً: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي: Arab Fund For Economic and**

**Social Development**: تأسس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي في

١٦/٥/١٩٦٨م برأسمال مال قدره ١٠٠ مليون دينار، ارتفعت في اجتماع محافظة

الصندوق في أبريل ١٩٧٥م، إلى ٤٠٠ مليون دولار كويتي، والبلدان المساهمة

(75) Paul M. Harvitz and Richard A. ward, Monetary Policy and the Financial system prentice – Hall Inc, New Jersey, 1983 P 227.

المشار إليه في د. طارق عبد السلام، «صناديق التمويل العربية»، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

(76) Chery L. Payer, the World Bank. A Critical Analysis, Monthly review Press, New York, 1983, P. 33.

راجع في ذلك د. طارق عبد السلام، «مرجع سابق»، ص ٢٦٣.

(٧٧) د. مصطفى العبد الله، «البنك الدولي والدول العربية»، دراسات عربية، السنة الثالثة والعشرون، العددان ١٢، ١١، أكتوبر ١٩٨٧م، ص ٦.



هي: بلدان جامعة الدول العربية، ويقع المقر الرئيسي للصندوق بالكويت، ويتركز نشاط الصندوق في منح القروض اللازمة لتمويل التنمية بالبلدان العربية، ونشاط الصندوق لا يخضع لقوانين الأسواق المالية، وقد قَدَّم الصندوق قروضًا بفوائد سنوية تتراوح ما بين ٤:٩%، واستفاد بالقروض كل من: تونس، واليمن الجنوبية، ويقوم الصندوق بدراسة مشتركة مع برنامج هيئة الأمم المتحدة للتنمية، لإنشاء مشاريع عربية مشتركة في مجال الهياكل الأساسية، وبلغت قيمة هذه الدراسات ١٥ مليار دولار<sup>(٧٨)</sup>.

### ثانياً: صندوق النقد العربي: **The Arab Monetary Fund (A.M.F)**: ثم توقيع

اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي عقدت في عام ١٩٥٧م، ووضعت موضع التنفيذ عام ١٩٦٤م، فقد نصت الاتفاقية على ضرورة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء بهدف الوصول إلى الوحدة النقدية<sup>(٧٩)</sup>، أما الخطوة الجادة في هذا الصدد فكانت إنشاء صندوق النقد العربي **A.M.F** وكانت المهام الموكلة إلى الصندوق تتكون من شقين؛ الأول: يعالج مداخل التكامل النقدي المختلفة، والثاني: هو المساعدة على مواجهة الخلل في موازين مدفوعات الدول العربية<sup>(٨٠)</sup>، وأنشئ صندوق النقد العربي عام ١٩٧٦م، بموجب اتفاقية حررت يوم السابع والعشرين من إبريل ١٩٧٦م، وبدأ الصندوق أعماله ١٩٧٧م، ويقع مقر الصندوق في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ويضم في عضويته جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، ويتكون صندوق النقد العربي من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام، وعدد من الموظفين<sup>(٨١)</sup>.

**مجلس المحافظين:** هو مجلس بمثابة الجمعية العمومية للصندوق، وله جميع سلطات الإدارة، ويعقد المجلس اجتماعاً سنوياً.

(٧٨) د. يسري محمد أبو العلا، «الاقتصاد السياسي»، مرجع سابق، ص ٢٠٢.  
 (٧٩) د. كريمة كريم، «إمكانيات التعاون العربي في المجال النقدي»، مصر المعاصرة، ١٩٦٧م، العدد ٣٦٧، ١٩٧٧م، ص ١٣٠.  
 (٨٠) د. السيد عبد الخالق، «حرب الخليج والدور الإنمائي لصناديق التمويل العربية»، مصر المعاصرة، العددان ٤٢٣، ٣٢٤، أبريل ١٩٩١م، ص ١٣٢.  
 (٨١) د. جواد هاشم، «قضية صندوق النقد العربي بين الادعاء والحقيقة»، دون ناشر، ١٩٨٦م، ص ١٩.

**مجلس المديرين:** مجلس المديرين يتولى الإشراف على نشاط الصندوق، وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة، ويقوم مجلس المحافظين بتعيين مدير عام للصندوق لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسئول عن جميع أعماله، ويساعده في اتخاذ أعماله موظفون فنيون دائمون.  
**أهداف الصندوق<sup>(٨٢)</sup>:**

- ١- تطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها عن طريق إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، وتنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية.
- ٢- تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء؛ وذلك عن طريق تشجيع وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية.
- ٣- تقديم المشورة حول السياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية الدول الأعضاء<sup>(٨٣)</sup>.

**ثالثاً: بنك التنمية الأفريقي: African Development Bank (ADB):** تأسس عام ١٩٦٣م بتوقيع عشرين دولة أفريقية على اتفاق «الخرطوم» للتغلب على مشكلات التنمية في الدول الأفريقية المستقلة حديثاً، والتي كانت تعاني من نقص في الموارد المالية، والمعرفة الفنية، والمؤسسات التي تضطلع بمشروعات التنمية، ومقر البنك «أبيدجان»، ولقد بدأ البنك نشاطه عام ١٩٦٦م، والهدف الرئيسي من إنشاء بنك التنمية الأفريقي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء<sup>(٨٤)</sup>؛ ولذلك يُقدّم البنك القروض والمعونة الفنية للمشروعات العامة والخاصة التي تساهم في تنمية الدول الأعضاء، كما يقوم البنك بالتعاون مع المؤسسات التنموية الإقليمية والقومية الأخرى<sup>(٨٥)</sup>.

(٨٢) د. طارق عبد السلام، «صناديق التمويل»، مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٨٣) صندوق النقد العربي، التقرير السنوي، ١٩٩٤م، ص ٦٣.

(84) International Business Intelligence, Development Aid, op. cit., p 259.

(٨٥) د. طارق محمود عبد السلام، «إدارة صناديق التمويل العربي»، مرجع سابق، ص ٢٩١.

ويتكون البنك من: مجلس المحافظين، ومجلس المديرين، والرئيس، ويعتبر مجلس المحافظين بمثابة السلطة العليا للبنك، ويضع سياسة البنك، ومجلس المديرين يختص بإبرام عقود التمويل للبنك، والرئيس هو رئيس مجلس المديرين، ويساهم البنك في ملكية المشروعات المشتركة لتنمية القارة الأفريقية والدول الأعضاء<sup>(٨٦)</sup>، ولقد تم إنشاء صندوق التنمية الأفريقي عام ١٩٧٢م (ADF) African Development Fund كفرع للبنك لمنح القروض الميسرة التي تقدم خصيصاً للدول الأكثر فقراً، من خلال تقديم منح طويل الأجل لمشروعات البنية الأساسية.

رابعاً: بنك التنمية الآسيوي: (Asian Development Bank (A.D.B): أسس بنك التنمية الآسيوي عام ١٩٦٦م لدفع عملية التنمية في دول آسيا والمحيط الهادي، ويتكون البنك من ٤٧ دولة عضواً منهم ٣٢ دولة آسيوية، ١٥ دولة من الدول الصناعية المتقدمة من غرب أوروبا وأمريكا الشمالية.

ويهدف البنك الي دفع عملية التنمية في دول آسيا والمحيط الهادي:

- ١- المساهمة في التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء والتعاون مع هيئة التمويل الدولية.
- ٢- منح القروض لأغراض التنمية، وبالأخص الدول الفقيرة.
- ٣- تقديم المساعدة الفنية في اختيار المشروعات وتنفيذها.

موارد البنك:

- ١- الموارد العادية وتتكون من اشتراكات الدول والاقتراض من أسواق رأس المال.
- ٢- الموارد الخاصة، وتتكون من مساعدات ومنح الدول الأعضاء، وتخصص للقروض الميسرة والمنح من خلال صندوق التنمية الآسيوي (ADF).

ويُستفاد من تجربة بنك التنمية الآسيوي<sup>(٨٧)</sup>:

- ١- أن الدول المستفيدة ثلاث مجموعات: الأكثر فقراً، والمتوسطة، والمرتفعة الدخل.

(٨٦) د. السيد عبد المولى، «دراسة لدور صناديق التمويل العربية في تحقيق التكامل المالي العربي وإمكانية تطور عملها لخدمة هذا الهدف»، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الثاني، ١٩٧٦م، ص ١٧٤.  
(٨٧) د. طارق محمود عبد السلام، "صناديق التمويل العربية"، مرجع سابق، ص ٢٨٩.

٢- قسم مصادرة المالية: جعل منها ما هو عادي، ويتكون من اشتراكات الدول الأعضاء والاقتراض من السوق المالية، وما هو غير خاص ويتكون من تبرعات ومنح من الدول الأعضاء، وخصص الأخير للقروض الميسرة من خلال صندوق التنمية الآسيوي.

ويمتاز المشروعات الممولة: بخدمة التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء.

خامساً: بنك الاستثمار الأوروبي: (European Investment Bank (EIB): هو المؤسسة المالية للاتحاد الأوروبي، وقد أنشئ بموجب معاهدة روما ١٩٥٨م، ليساهم في تنمية الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية European Economic Community وامتد نشاطه إلى العالم الثالث، ووفقاً للمادة ١٣٠ من معاهدة روما فالبنك مؤسسة عامة مستقلة، مهمتها العمل على تحقيق التنمية داخل أوروبا، إلا أنه يجوز لمجلس المحافظين السماح للبنك بتمويل عمليات خارج نطاق المجتمع الأوروبي<sup>(٨٨)</sup>، ويهدف البنك إلى دعم المشروعات الكبرى بالنسبة لأوروبا، مثل: مشروعات الطاقة، ويعطي أهمية للمشروعات التالية<sup>(٨٩)</sup>:

أ. المشروعات الضرورية في المناطق المتخلفة نسبياً.

ب. المشروعات التي تحتاج إدخال المعدات والأساليب الحديثة، وأن تكون الموارد المتاحة لهذه الدول غير كافية للتمويل، ويتحتم عليها الحصول على أموال من الخارج.

ج. المشروعات ذات المنفعة المشتركة لعدد من الدول الأعضاء، والتي يصعب تمويلها نظراً لحجمها من دولة واحدة، ويهدف البنك من وراء استثماراته في الدول النامية إلى خلق فرص العمل، وهو مؤسسة عامة مستقلة، هيكلها الإداري المنفصل عن المؤسسات الأوروبية الأخرى<sup>(٩٠)</sup>، ومجلس المحافظين هو السلطة العليا في البنك التي

(88) Claire Demetra, La Baque Europeenne D'Investissement, These de Doctorat Presentee a la Faculte de Droit de L'Universite de Lausanne, 1989, pp. 49-50.

(٨٩) د. طارق محمود عبد السلام، «أداء صناديق التمويل»، مرجع سابق، ص ٢٧٤.  
د. عبد الحكيم الرفاعي، «السياسة الجمركية والتكتلات الاقتصادية»، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ١٩٧٦م، ص ١٧٥.

(90) Claire Demetra, La Baque Europeenne D'Investissement, op. cit., p 45.

تقوم بتحديد سياسة البنك، ويتكون من مندوب من كل دولة، وطبقاً للمادة ١٨ من النظام الأساسي للبنك يختص مجلس المحافظين باعتماد عمليات التمويل التي تتم مع الدول خارج الجماعة، ويتكون مجلس المديرين من ٢٢ عضواً، يعين كل منهم بواسطة «مجلس المحافظين» لمدة خمس سنوات، ومهمتهم متابعة نشاط البنك، وهو المسئول عن إصدار قرارات المنح والقروض والاقتراض وتحديد نسبة الفائدة، ويشترط لتمويل المشروعات أو الضمان للقروض أن يتقاضى فائدة، وفي حالة إقراض هيئة غير حكومية يجب أن تضمن الدول هيئتها الخاصة، ولا يقوم البنك بتمويل أي مشروع تعترض عليه الدولة التابع لها<sup>(٩١)</sup>.

سادساً: صندوق التنمية الأوروبي: (EDF) European Development Fund:

أنشئ صندوق التنمية الأوروبي للتعاون الفني والمالي بين الدول الأوروبية وبين الدول الأفريقية والكاريبية والآسيوية التي كانت خاضعة للاستعمار الأوروبي والبلاد النامية المستفيدة من الدعم الأوروبي<sup>(٩٢)</sup>، وقد قدمت الدول الأوروبية عام ١٩٥٩م تمويلاً للتنمية في شكل أول صندوق أوروبي للتنمية، وقد تم توجيهها بصفة خاصة نحو أفريقيا، ويهدف الصندوق إلى تمويل ثلاثة أنواع من العقود في الدول النامية المستفيدة من خلال صندوق التنمية الأوروبي، وهي<sup>(٩٣)</sup>:

- ١- عقود أشغال لبناء الطرق والموانئ والمطارات، والاتصالات، والصحة، والتعليم.
- ٢- عقود توريد لتقديم وسائل النقل والأثاث والأسمدة والمبيدات ... إلخ.
- ٣- عقود خدمات للقيام بالدراسات الممكنة، وبرامج التدريب والدراسات التكنولوجية وعمليات الإشراف.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي هو المسئول عن الإدارة المالية لموارد الصندوق، وإذا كانت اللجنة هي المسئولة بشكل أساسي عن إدارة أموال الصندوق إلا أن عمليات

(٩١) د. عبد الحكيم الرفاعي، «السياسة الجمركية والتكتلات الاقتصادية»، مرجع سابق، ص ١٧٥.  
(٩٢) Frederic Baron et Gerard Vernier, La Fond Europeen de Developpement, Presses univerversitaires de France, PUF, 1981, pp 8-16.

مشار إليه في د. طارق عبد السلام، مرجع سابق، ص ٢٧٨.  
(٩٣) د. طارق محمود عبد السلام، صناديق التمويل العربية، مرجع سابق، ص ٢٧٩.

الصندوق تدار من خلال تعيين مندوبين مركزيين في كل دولة يقومون بإجراءات المنح والتنفيذ والموافقة على أوامر الدفع.

أشكال المعونة التي يقدمها الصندوق:

١. معونة مبرمجة **Programmed Aid** وهي حوالي ٧٠% من إجمالي المعونة، وهي تقدم في شكل منح أو قروض ميسرة بفائدة ١% أو ٠,٧٥% للدول الأكثر فقراً، وفترة السداد ٤٠ سنة، وفترة السماح ١٠ سنوات.

٢. معونة غير مبرمجة **Nonprogrammed Aid** وتمثل ٣٠% من إجمالي المعونة، وتمثل في تسهيلات تمويلية خاصة للمنتجات الزراعية والتعدينية، وهي معونات طارئة **Emergency Aid** وهي تقدم عادة من الفوائد المحصلة من قروض بنك الاستثمار الأوروبي EIB<sup>(٩٤)</sup>.

سابقاً: **بنك التنمية الأمريكي: Inter-American Development Bank**: هو مؤسسة مالية دولية، أنشئ عام ١٩٥٩م لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول وسط وجنوب أمريكا ومنطقة الكاريبي، ويضم البنك أعضاء غير إقليميين من أوروبا وآسيا.

ويهدف البنك إلى الآتي<sup>(٩٥)</sup>:

- ١- التعاون مع الدول الأعضاء في توجيه سياسات التنمية.
- ٢- النهوض بالاستثمار العام والخاص في أمريكا اللاتينية، وتعبئة الأموال من الأسواق المالية.
- ٣- تقديم المعونة الفنية لتمويل وتنفيذ خطط ومشاريع التنمية، وتقديم مقترحات للمشروعات الخاصة.

ويتكون الجهاز الإداري من مجلس المحافظين ومكتب المديرين التنفيذيين، ويتولى مكتب المحافظين مراجعة عمليات البنك وإقرار السياسة الجديدة، أما المديرون

(٩٤) المرجع السابق، ص ٢٨٠.

(95) International Business Intelligence, Development Aid, A guide to national and international Agencies, first Published, London, 1988., p 286.

التنفيذيون فيختصون بالإدارة؛ حيث إنهم يتولون وضع سياسة العمليات واقتراحات القروض والمعونة الفنية، وسعر الفائدة، ويتم اختيارهم بواسطة مجلس المحافظين لمدة ثلاث سنوات، وينتخب الرئيس بواسطة مكتب المحافظين لمدة خمس سنوات، ويتولى إدارة الأعمال العادية للبنك<sup>(٩٦)</sup>، والبنك مرخص له بممارسة الاستثمار المباشر من خلال المساهمة وشراء الأسهم والاستثمار غير المباشر من خلال المؤسسات المالية الأخرى، وطبقاً للميثاق الأساسي بنشأته يقوم البنك بتشجيع الاستثمار الخاص في المشروعات؛ وذلك من خلال تقديم القروض للمشروعات الخاصة المحلية ومؤسسات الائتمان المحلي لمساعدتها في تمويل برامج التنمية لا البنك.

**وتتكون الموارد المالية للبنك من<sup>(٩٧)</sup>: رأس المال المدفوع من مساهمات واشتراكات الدول الأعضاء التي تعتبر المصدر الرئيسي، وتعبئة الأموال من الأسواق المالية العالمية، من خلال الاقتراض وإصدار الأوراق المالية، وأموال الصناديق التي يديرها البنك نيابة عن دول متعددة، وسداد أصل الديون، والفائدة، ويقوم البنك بإقراض المشروعات العامة والخاصة، وشروط الإقراض تتحدد في ضوء مصدر الأموال، فالقروض المقدمة من الأموال المقترضة تتم بسعر فائدة يتحدد في ضوء نفقة الاقتراض، بينما تقدم القروض من رأسمال البنك بشرط أكثر يسراً.**

وتقوم مؤسسات التمويل الإقليمية بدور مهم لتمويل الدول النامية وتمويل المشروعات المشتركة والتعاون بين الدول الأعضاء في توجيه سياسات التنمية والنهوض بالاستثمار وتنمية الدول.

المبحث الثالث : الدور الاقتصادي للتمويل الدولي

يواكب التمويل الدولي التطورات المالية والاقتصادية التي يمر بها عالم اليوم حيث نظريات العولمة وتحركات رؤوس الأموال والتكتلات الاقتصادية الحديثة، والتي قد يمثل خطورة على الوضع المالي والاقتصادي للبلدان النامية، وتواجه البلدان النامية بوجه عام عدة مشاكل رئيسية:

(96) International Business Intelligence, Development Aid, op. cit., p 287.

(٩٧) د. طارق محمود عبد السلام، "صناديق التمويل"، مرجع سابق، ص ٢٨٣.

- ١- عدم كفاية المدخرات الوطنية.
  - ٢- مشاكل جذب رؤوس الأموال الأجنبية<sup>٩٨</sup>.
  - ٣- تطور الأسواق العالمية.
  - ٤- عدم التناسب بين معدلات التدفق لرؤوس الأموال مع معدلات نمو التجارة الدولية.
  - ٥- الشركات المتعددة الجنسيات.
- وبفرض هذه الاعتبارات في نطاق الاقتصاد الدولي، تحاول الدول النامية السعي نحو اتباع سياسات اقتصادية ومالية وتكنولوجية لتتجاوز المرحلة الجديدة للاقتصاد العالمي وهي بقوة مالية واقتصادية تسمح بما يلي:
- أ- توسيع نطاق القدرة الاستيعابية للموارد الاقتصادية المتاحة بالبلدان أو البلدان النامية بوجه عام.
  - ب- تطوير البنية المالية والاقتصادية اللازمة لعملية الاندماج الاقتصادي من أجل إنشاء قاعدة اقتصادية مالية لمواجهة الآثار الاقتصادية الدولية<sup>٩٩</sup>.
  - ج- تطوير الأساليب العلمية بالكفاءة اللازمة حال تطور القدرات الاستيعابية<sup>١٠٠</sup>.
  - د- التركيز على أدوات الاستثمار مثال الأسواق المالية، البورصات، الشركات المتخصصة، مؤسسات الوساطة المالية من أجل تحقيق السيولة المالية التي تدفع الاستثمارات.
- ويلاحظ أن الادخار يمثل المادة الخام الأساسية للبنيان المالي والاقتصادي، ولكن ما زالت طاقته الاستيعابية في الدول النامية للأصول المالية محدودة.
- وينقسم المبحث الثالث الي مطلبين كالتالي:
- المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للتمويل الدولي وأثره في تحقيق التنمية.
- المطلب الثاني: إيجابيات التمويل الدولي الاقتصادية والانتقادات الموجهة اليه.

(١) د. يسري محمد أبو العلا "تحديد مفهوم استيعاب الاستثمارات المالية العربية في ضوء التشريعات المالية والاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٣٨، ٣٩.

(١) د. عبد الرحمن صبري "تطوير البنية التحتية في الوطن العربي" الندوة المشتركة العربية للبحوث الاقتصادية – منتدى الفكر العربي – عمان – سبتمبر ١٩٩٧، ص ٧.

(1) A. O. Hirsch: "Development Projects Observed" The Bookings Institution, Washington D.C. 1967, p. 24.



المطلب الأول : الأهمية الاقتصادية للتمويل الدولي وأثره في تحقيق التنمية  
تتنوع أهداف المؤسسات المالية للحصول على أكبر حصة من المدخرات في  
السوق المحلي وتوظيفها في القروض والاستثمارات، لتعظيم الثروة للمساهمين وتعظيم  
الربح. وتعد المؤسسات التمويلية والمالية شركات أعمال تنظم وتدار لتحقيق العديد من  
الأهداف، مثل: تعظيم الربح، كما تساعد السياسة النقدية علي إستيعاب الصدمات  
الاقتصادية الطارئة، ولا تستطيع أن تمنع التضخم، ولكن غاية عملها هو تخفيف حدة  
الدورات التجارية<sup>(101)</sup>.

#### السياسات الائتمانية للمؤسسات المالية:

يمكن أن تسهل المؤسسات المالية التمويلية من عملية منح الائتمان وتقليل  
المخاطر المحيطة بها، فهي تسعى إلى وضع مجموعة من الأنظمة كما تحدد  
الضمانات التي يمكن قبولها، كما تحدد أيضًا هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة  
لمنح الائتمان، وتؤثر مدة منح الائتمان في سياسة السيولة والربحية في المؤسسات  
التمويلية، وقد تتراوح أجل القروض بين ليلة واحدة وبين عدة أعوام في البنوك التجارية،  
وقد وصل أجل القروض في البنوك العقارية إلى ٢٠ أو ٣٠ عامًا، وكلما زاد أجل  
استحقاق القرض كلما زادت المخاطر المحيطة بسداده.

كما تحدد السلطات النقدية في الدولة مجموعة من القواعد والنسب التي يجب أن  
تلتزم بها البنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى في منح الائتمان؛ وذلك حفاظًا على  
الاقتصاد القومي.

**أولاً: الأسس الاقتصادية للتمويل الدولي:** يستند التمويل الدولي في جانبه الاقتصادي  
على العديد من الأسس:

١. الرغبة في التعاون الاقتصادي بين الدول.
٢. الانسجام السياسي بين الدول.
٣. سعر صرف العملة التي تحدد قيمة وسعر القرض المالي ، ومدى التغيير الحاصل

(101) Harry D, Hutchinson, Money, Banking and the United States Economy, op. cit., p. 497.

في سعر الفائدة؛ لأنه قد يؤدي إلى رفع كلفة القرض أو خفض للعائد الاقتصادي أو انكماش في عرض الأموال للتمويل.

٤. مقدار ونسبة التضخم الاقتصادي، وخاصة من البلدان الرأسمالية إلى البلدان النامية.  
٥. حدوث تطورات أو ظروف طارئة، مثل: الكوارث الطبيعية، أو أزمات، أو توترات، أو حروب، أو عدم استقرار سياسي، أو أمني؛ لأن هذه التطورات تؤدي إلى خسائر وأضرار مالية كبيرة.

#### ثانياً: الأهمية الاقتصادية للتمويل الدولي:

تخضع مؤسسات التمويل الدولي للسيطرة من جانب العديد من التيارات السياسية داخل الدول المسيطرة على هذه المؤسسات، وقد أصبح التمويل الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية يكمن في تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات، وأي انخفاض في مستوى السيولة النقدية لتمويل حركة التجارة يؤدي إلى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول.

ويلاحظ أن حجم تحركات رءوس الأموال بين دول العالم وبين الأسواق المالية الدولية قد فاق حركة السلع والخدمات، ولم يعد هناك ارتباط بين النفقات المالية والعينية، وتُعرف هذه الظاهرة بالاقتصاد الرمزي؛ والولايات المتحدة الأمريكية أكبر المستفيدين من الاقتصاد الرمزي لامتلاكها القدرة على توجيه الأموال باستخدام السياسة النقدية لجذب رءوس الأموال وسياسة الصرف الأجنبي؛ بهدف تخفيض القيمة الحقيقية لديونها الخارجية المقوم بالدولار، وحدث هذا من عام ١٩٧٢م وحتى الآن<sup>(١٠٢)</sup>.

**والتمويل الدولي** من الموضوعات الاقتصادية الحديثة نسبياً، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية عندما ظهرت ظاهرة التمويل في أوروبا مشروع مارشال الأمريكي التمويلي لإعادة إعمار وتطوير ما خربته الحرب؛ ولذلك فالتمويل الدولي ضمن موضوعات الاقتصاد الدولي، وأهمية التمويل الدولي في الآتي:

---

(102) Harry D, Hutchinson, Money, Banking and the United States Economy, op. cit., p. ٤٩٨

وترجع الأهمية الاقتصادية للتمويل الدولي إلى الأهمية في السياسات المالية والنقدية والتجارية والفنية التكنولوجية<sup>(١٠٣)</sup>:

أ- الأهمية في السياسة المالية: تتمثل في التطور الكبير للأدوات والوسائل المالية في كل دول العالم، مثل الأسهم والسندات وأذن الخزينة والشهادات المالية التي تصدر من المؤسسات الدولية والحكومية وتطوير مصطلحات مالية كالقيمة الاسمية والسوقية الفعلية والقيمة الدفترية وأسعار الخصم.

ب- الأهمية في السياسة النقدية: تتمثل تلك الأهمية في تطور الوسائل النقدية مع تزايد المؤسسات النقدية الوطنية والدولية، مثل: صندوق النقد الدولي والمؤسسات النقدية الوطنية والعالمية لتوفير السيولة النقدية والمرونة، وضبط القيمة الحقيقية للنقود والقيمة الشرائية للنقود وأسعار الصرف النقدي.

ج- الأهمية في السياسة التجارية: هو التطور في الأدوات التجارية جراء التوسع في التبادل التجاري الدولي للسلع والخدمات، مثل: الأوراق التجارية وكمبيالات وشهادات مالية وذكوك واعتمادات مستندية وتنوع الأسواق التجارية.

د- الأهمية الفنية التكنولوجية: وبظهور التكنولوجيا والطفرة المعلوماتية أدت إلى زيادة وسرعة عمليات التمويل الدولي والإقليمي والوطني.

الأهمية الاقتصادية للتمويل الدولي للدول التي يتم تمويلها:

. أهمية التمويل للدول التي يتم تمويلها:

١- إتمام المشاريع المعطلة، وإقامة أخرى جديدة، واقتناء واستبدال عوامل الإنتاج.

٢- حماية الشركات من خطر الإفلاس، وحماية الدول من تعثر خططها

التنمية<sup>١٠٤</sup>

٣- تدعيم البرامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤- رفع مستوى المعيشة للشعوب.

(١٠٣) د. محمد أحمد الدوري، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص ٩.  
(١٠٤) راجح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ص ٩٥-٩٦.

- ٥- مواجهة العجز من ميزان المدفوعات.
- ٦- تمويل الواردات.
- ٧- زيادة الإنتاج.
- ٨- توفير فرص العمل.
- ٩- تحسين جودة الإنتاج.
- ١٠- توفير السيولة المالية للمشروعات الاستثمارية.
- ١١- زيادة التدفقات النقدية والمالية بين مختلف الأعوان الاقتصادية بضمان توظيف الموارد الخاصة فيما بين الهيئات المالية والأعوان الاقتصادية الأخرى.
- ١٢- تحتاج الصناعة للتمويل الدولي من أطراف تنظم المخاطر، يتعاون هؤلاء الأطراف مع القطاع المصرفي التجاري والمؤسسات المالية.
- ١٣- تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد لما تساهم به في تحقيق التنمية والرفاهية وتحسين المستوى المعيشي<sup>١٥</sup>.

#### . أهمية التمويل الدولي للجهات المقرضة:

١. تأتي الدوافع السياسية في الصدارة بالنسبة للجهات المقرضة.
- ٢- تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي وإظهارها كدول تحارب الفقر.
- ٣- حماية مصالح بعض القطاعات الإنتاجية بالداخل كالقطاع الزراعي (الذي ينتج كميات كبيرة، يتم التخلص من فوائضها الزائدة عن الحاجة عن طريق القروض والمساعدات).
- ٤- تحمل الدولة المانحة للقرض الدول المقرضة بتكاليف النقل والتأمين لدى شركات تابعة للدول المانحة بالإضافة إلى تحميلها تكاليف الخبراء والمشرفين<sup>١٦</sup>

---

(١٥) بلقاسم فيلالي خيرة، دور برنامج تمويل التجارة العربية في تطوير التجارة العربية البيئية ١٩٨٠-٢٠١٠، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير ٢٠١١-٢٠١٢، ص ٢٧.

(١٦) د. جمال محمد احمد، د. ابراهيم السيد، التمويل الدولي (مؤسساته وآلياته وعناصره)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص ١٣ - ١٤.

تتجه الدول النامية الى الاقتراض الخارجي، او محالة جذب استثمارات أجنبية، وذلك لسد الفجوة بين المدخرات المحلية وحجم الاستثمار المطلوب، فتسمح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى الداخل بالشكل الذي يسمح لهذه الدول بالحصول على المستلزمات الضرورية لتنفيذ مشاريعها الائتمانية، وذلك الى جانب أهمية التمويل الخارجي في إمداد الدولة بالنقد الأجنبي المناسب للحصول على السلع الوسيطة اللازمة للتنمية، كما تفيد أيضاً المصادر الخارجية - خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة - الدول النامية في استقطاب المعرفة والتقنيات المتقدمة، لتحديث القطاع الإنتاجي في الدولة.

### ثالثاً: دور التمويل الدولي في تحقيق التنمية:

ونظراً لعدم كفاية المصادر المحلية عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدولة النامية، ونظراً لوجود فجوة ادخار واسعة، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية<sup>١٧</sup>، ويضاعف من احتياجات الدول النامية للاستعانة بالموارد الأجنبية العجز المستمر والمتزايد في موازين مدفوعاتها، فضلاً عن تدهور معدلات التبادل الخاصة بتجارها الخارجية، ومن ثم، انخفاض حصيلة صادراتها من النقد الأجنبي في ظل تزايد الطلب على الواردات مما يحد من إمكانية اعتماد الدول النامية على مصادرها الذاتية في تمويل التنمية.

ونظراً للظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول النامية، تحتم عليها أن تكون برامج وخطط التنمية الاقتصادية وسريعة حتى تقطع في زمن قصير المراحل التي قطعتها دول أخرى أكثر تقدماً، حتى تستطيع أن تقلل من فجوة التخلف بينها وبين الدول المتقدمة، وكل هذه الظروف توضح أهمية الاستعانة بالتمويل الخارجي، حتى يمكن الوصول إلى معدلات أكبر لتكوين رأس المال، وبالتالي، تحقيق معدلات النمو المطلوبة. غير أن تمويل التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يعتمد بصفة أساسية ودائمة على التمويل الدولي، مع الأخذ في الاعتبار أن التمويل الدولي الذي يمثل وسيلة مكملة ومنتشطة، وليست بديلة عن المدخرات أو التمويل المحلي. كما أن المبالغة في الاعتماد على

(١٠٧) د. محمد عبد العزيز عجيبة، التنمية الاقتصادية، مطبعة البحيرة، ٢٠٠٨، ص ٢١٧.

التمويل الدولي قد يجعل الاقتصاد القومي غير قادر على استيعابها أو الاستفادة منها بالكامل، حيث أنها في هذه الحالة تمثل عبئاً كبيراً على عملية التنمية الاقتصادية لما يترتب عليها من التزامات وتحويلات مالية إلى الخارج.

١. **زيادة حجم الاستثمار:** حيث ساهم التمويل الدولي علي تشجيع الاستثمارات

الأجنبية بما تمنحه للمشروعات الاستثمارية من إعفاءات ضريبية، في زيادة حجم الاستثمار<sup>١٠٨</sup>، مما يزيد في المشروعات الاستثمارية التي من شأنها أن تخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢. **توفير فرص عمل:** التمويل الدولي ساهم في تشجيع الاستثمارات الأجنبية وفي

خلق فرص عمل من خلال المشروعات الاستثمارية الممولة.

٣. **تعزير المدخرات المحلية:** اغلب الدول النامية تعاني من انخفاض معدلات

الادخار المحلية بسبب انخفاض مستويات الدخل أساساً، فضلاً عن ارتفاع الميل للاستهلاك، الذي يتزايد بسبب الارتفاع في معدلات الزيادة السكانية، وزيادة الاستهلاك، وكل هذا يدل على أهمية الاستعانة بالتمويل الدولي للتنمية الاقتصادية، وأنه لا جدوى من نجاح عملية التنمية في الدول النامية، ما لم تستعن برأس المال الأجنبي لتعزير المدخرات المحلية، حيث يمكن النظر إلى وسائل التمويل الدولي باعتبارها تحويلاً لجزء من مدخرات الدول الأجنبية لتمويل مشروعات التنمية في الدول النامية، مما يمكنها من تحقيق معدلات استثمار تفوق بكثير ما يمكن تحقيقه بالاعتماد على المدخرات المحلية وحدها.

٤. **توفير العملات الأجنبية اللازمة للحصول على السلع والخدمات الإنتاجية:**

تحتاج الدول النامية إلى استيراد من المعدات والآلات والمواد الخام وغيرها من مستلزمات الإنتاج التي تتطلبها كافة القطاعات الإنتاجية، وذلك لتحقيق برامج التنمية، التي عادة تكون طموحة في المراحل الأولى لعمليات التنمية، ويعد تنفيذ تلك الاستثمارات سبباً رئيسياً في الزيادة الكبيرة في حجم الواردات من غير أن تقابله زيادة

(١٠٨) د. نزيه عبد المقصود مجدول، الآثار الاقتصادية على الاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص ٥٨٨.

مماثلة في حجم الصادرات، وبالتالي، تزداد الحاجة إلى النقد الأجنبي<sup>١٠٩</sup>. ومن هنا تنشأ ما تسمى "بفجوة الصرف الأجنبي، وتقاس هذه الفجوة بالفرق بين الموارد الأجنبية المطلوبة والموارد الأجنبية المتاحة عن طريق الصادرات المنظورة وغير المنظورة للدولة خلال فترة زمنية مقبلة، أي أنها تمثل رصيد الصرف الأجنبي المطلوب لتغطية العجز المقدر حدوثه في فترة زمنية مقبلة في ميزان المدفوعات الجارية<sup>١١٠</sup>. وقد ازدادت فجوة الصرف الأجنبي وأصبحت أكثر اتساعاً بسبب زيادة الواردات، حيث ترتبط برامج الاستثمار بدرجة كبيرة في اعتمادها على مستلزمات الإنتاج الأجنبية.

يتضح مما سبق أن التمويل الأجنبي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ينشأ نتيجة لقصور وسائل التمويل المحلية عن الوفاء بحاجة الاستثمار وبرامج التنمية للدول النامية مما يؤدي إلى انخفاض حصيلة الصادرات، التي تعد المصدر الأساسي والطبيعي للحصول على النقد الأجنبي. ويترتب على ذلك القصور لجوء الدول النامية إلى الدول الأجنبية للحصول على المنح والمعونات أو القروض، فضلاً عن تهيئة الظروف الملائمة لتحفيز تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية<sup>١١١</sup>.  
المطلب الثاني: إيجابيات التمويل الدولي الاقتصادية والانتقادات الموجهة إليه.

على الرغم من الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية سألغة الذكر في تزويد الدول النامية بقدر من حاجتها إلى رؤوس الأموال، فإنه يوجه إليها بعض المآخذ والانتقادات، ويوجه نقد لهذه المنظمات الدولية على أساس أنها لا تمد الدول النامية إلا بقدر محدود من احتياجاتها، كما أنها تقدم قروضها ومساهماتها إلى مشروعات محددة في البيئة الأساسية أو لسد العجز في ميزان المدفوعات، وليس إلى برامج ومشروعات متكاملة لتحقيق التنمية للدول النامية، وتوجد تأثيرات إيجابية على الدول النامية، من توفير للمعيلات الصعبة اللازمة لتمويل الإصلاحات الاقتصادية والتنمية، والتي يكون لها

(١٠٩) Todaro, M. P., Economic Development in the Third World, Second Edition. Longman, London, 1981, pp. 403, 404. -يرجع في ذلك إلى:

(١١٠) لمزيد من التفاصيل انظر:

د. محمد عبد العزيز عجيبة، د. صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

وكذلك: Meier, G. M., Leading Issues in Development, op. cit., pp. 331-332.

(١١١) محمد عبد العزيز عجيبة، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

مردود إيجابي كبير خاصة في المعونات والمنح بلا مقابل، او في صورة قروض ميسرة، وقد يكون لها أهداف إنسانية لمواجهة الكوارث الطبيعية<sup>١١٢</sup>.

وعلى الجانب الآخر فهذه المعونات لا تخلو من سلبيات، واتضح الدوافع السياسية في التمويل الدولي فمثلا لعبت معونات "مشروع مارشال" الذي تم تقديمه لإعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية – دور سياسي في وقف الزحف الشيوعي في أوروبا، كما أن هذه المعونات تعتبر امتداداً للاستعمار السياسي، بشكل جديد وهو الاستعمار الاقتصادي، ومن سلبيات التمويل الدولي الاعتماد المتزايد من الدول الغنية فقد يحدث ذلك تراخي في القطاع الإنتاجي في الدول النامية<sup>١١٣</sup>، ولتمويل الدولي دور اقتصادي في تحقيق الأهداف الاقتصادية وتحقيق التنمية.

أولاً: أسباب تطور التمويل الدولي<sup>(١١٤)</sup>:

١- سرعة النشاط الاقتصادي وتطوره في المجال الخدمي والإنتاجي أدى لزيادة

الحاجة إلى المال لتمويل النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني أو الدولي.

٢- وفرة الأموال لدى دول وافراد، وقلة الأموال لدى دول وأفراد اخرى.

٣- وجود رغبة سياسية في تطوير التعاون بين الدول من أجل تطوير الاقتصاد بالاستناد إلى التمويل الدولي.

٤- التعاون الكبير في المستوى الفني والتكنولوجي.

وتوجد عقبات للتمويل الدولي، وإيجابيات للتمويل الدولي، وانتقادات للتمويل الدولي.

ثانياً: عقبات التمويل الدولي:

١- انعدام التكافؤ العادل بين البلدان النامية والدول الممولة.

٢- وجود العقبات الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية.

٣- وجود شروط قاسية وغير عادلة من الأطراف الممولة إلى الدول والأطراف المقترضة، مثل التدخل المباشر في السياسات المالية والنقدية والتجارية للبلدان

(١١٢) د. سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٤١٠.

(١١٣) المرجع السابق، ص ٤١٠.

(١١٤) المرجع السابق، ص ٣٠.



المتخلفة، مثل ما حدث في اليونان من شرط التقشف والتدخل في سياستها المالية والاقتصادية مقابل التمويل الأوروبي لليونان للخروج من الأزمة المالية لها. ٤- التأثير السياسي من قبل الدول الأجنبية المتقدمة لمنح القروض للبلدان النامية، مثل الاختلاف بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية، مثلما حصل في رفض تمويل بناء السد العالي في مصر من قبل الدول الرأسمالية، وخاصة في البنك الدولي. وذلك لتعميق للتبعية الاقتصادية (١١٥).

### ثالثاً: ايجابيات التمويل الدولي:

- ١- ظهور إمكانيات مالية لعمليات التمويل الدولي من أطراف عديدة.
- ٢- زيادة التعاون الدولي، سواء في المجال السياسي والاقتصادي بين مختلف البلدان.
- ٣- الاهتمام بالأسواق الرئيسية وأنواعها، كالأسواق المالية والنقدية والتجارية والتكنولوجية والمعلوماتية، وظهور أنواع جديدة من الأدوات والأساليب، مثل وحدة حقوق السحب الخاصة.
- ٤- وجود محاولات دولية لتحسين شروط التمويل الدولي وتخفيف تعقيده المتنوعة تجاه البلدان النامية.
- ٥- زيادة تدفق وتطوير المؤسسات المالية (١١٦)
- ٦- زيادة الإيرادات العامة عن طريق الضرائب المحصلة من الشركات.
- ٧- سد الفجوة بين الادخار والاستثمار.
- ٨- تنمية وتطوير مشاريع البنية التحتية.
- ٩- تقليل نسبة البطالة.
- ١٠- دفع الشركات المحلية للتطور والمنافسة مع الشركات الأجنبية (١١٧).
- ١١- زيادة حجم الصادرات والذي يؤدي لزيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية.
- ١٢- تمكين الدول النامية من استغلال مواردها البشرية والمالية وتحقيق الاستفادة

(١١٥) مركز دراسات الوحدة العربية، مجموعة بحوث اقتصادية عن العولمة، بيروت، ص ٢٠٢.  
 (١١٦) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع، بيروت، ٢٠٠١، ص ٣٦٦.  
 (١١٧) محمد أسامة الشعار، تمويل التنمية الاقتصادية في سورية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٢٨.

منها.

١٣- يتحقق التكامل الاقتصادي بين قطاعات الإنتاج المختلفة.

١٤- تشجيع الصادرات في الدول النامية عن طريق الإنتاج، مما يؤثر بالإيجاب على ميزان المدفوعات.

١٥- خلق زيادات في الدخل لمواطني الدولة المستضيفة.

١٦- تكوين الأيدي العاملة الفنية الماهرة.

١٧- نقل التكنولوجيا المتقدمة في مجالات الإنتاج والتسويق<sup>١١٨</sup>.

#### رابعاً: الانتقادات الموجهة الي التمويل الدولي:

١- يتم وضع شروط لإقراض الدول النامية يشترط تغيير سياستها الاقتصادية، مثل شروط صندوق النقد الدولي باتباع النظام الإقتصادي الرأسمالي الحر حتى يمكن للدول الحصول على القروض من الصندوق، وهذا ما ينتقص من استقلالية وسيادة البلد المقترض.

٢- القروض المالية الأجنبية، نقدية تعتبر ديوناً آجلة بفوائد سنوية، وفي حالة تعذر السداد تتراكم عليها فوائد تأخيره كبيرة أو غرامات مالية، وبالتالي قد يتعذر الاستفاد من كامل قيمة القرض.

٣- تدخل التمويل المالي الأجنبي في السياسة الداخلية والاقتصادية للدول دون الوضع في الاعتبار البيئة المجتمعية للعديد من البلدان النامية، مما أدى إلى تشوهات في الهيكل الاقتصادي، وخلقها العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان.

٤- الآثار على ميزان المدفوعات: يري البعض الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات، والمصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لا تلبث أن تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية، حيث أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى زيادة واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات، كما أن تلك الشركات تبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع الفوائد على التمويل الوارد عن تلك

(١١٨) د. عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ص ١١٩.

الشركات من البنوك في الخارج، ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج<sup>١١٩</sup>.

٥- الآثار على المديونية الخارجية: بالرغم من التمويل والاستثمار للدول النامية هو تدفق رؤوس الأموال فإن حجم رؤوس الأموال التي تغادر الدول النامية بسبب عمل تحويل الأرباح أكثر من حجم رؤوس الأموال التي تدفق إليها في شكل تمويل مباشر، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد حاجة الدول النامية للتمويل فتضطر لمزيد من الاقتراض، وبالتالي ترتفع مديونيتها<sup>١٢٠</sup>.

٦- الآثار على الاستهلاك: قد تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تغيير ثقافة الاستهلاك بشكل لا يتناسب وخصائص الدولة المضيفة النامية ومتطلبات التنمية فيها، وذلك عن طريق ترويج أفكار وأنماط جديدة للاستهلاك، وإنتاج سلع استهلاكية بدلاً من الإنتاجية، والذي والترويج للقيم والعادات والثقافات الأجنبية<sup>١٢١</sup>.

٧- صغر حجم الأموال الأجنبية المستمرة بدرجة غير مجدية للدولة المستضيفة.

٨- تقوم الشركات بنقل بعض التكنولوجيا الاستهلاكية للدول النامية، ما يؤثر على الادخار.

٩- تؤثر الشركات الأجنبية على توزيع الدخل في المجتمعات النامية، بسبب الأجور المرتفعة التي تقدمها للعاملين بها بالمقارنة بالشركات المحلية.

١٠- تؤدي ممارسات الشركات الأجنبية إلى التبعية الاقتصادية والسياسية<sup>١٢٢</sup>.

١١- المعونات المقيدة Tied Aid: من المآخذ الواضحة أن المعونة الثنائية كثيراً ما تكون في شكل المعونة المقيدة، حيث تلتزم الدول المتلقية للمعونة توجيهها إلى شراء السلع والمستلزمات من الدول المانحة.

(١١٩) أمينة زكي شلبي، دور الاستثمار الأجنبي في تحويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، الجمعية المصرية للاقتصاد والسياسة والإحصاء والتشريع، القاهرة ١٩٩٤، ص ١٥.  
(١٢٠) عاطف حسين النقلي، أثر تحويل أرباح آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تفاقم مديونية الدول النامية، مجلة الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، المملكة العربية السعودية، عدد (٥)، ١٩٨٨، ص ١١٨.

(١٢١) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأيام والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص ٤١٧.  
(١٢٢) فاطمة حسن منصور، دور الاستثمارات الأجنبية في دعم صادرات السودان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان، السودان، ٢٠٠١ م ص ٢١.

١٢- تسييس المعونات Politicization: يعتبر موضوع تسييس المعونات من المشكلات الملموسة، وكثيرًا ما يشترط لاستمرار هذه المعونات سير تلك الدول في ركاب السياسة التي تراها الدول المانحة. ومن هنا نشاهد في حالات عديدة وقف المساعدات دون مقدمات، مما يعرقل عمليات النمو في الدول المتلقية لها. والأفضل للدول الاعتماد على مواردها وعدم اللجوء للاقتراض الخارجي إلا للضرورة أو إقامة مشروعات اقتصادية، ولقد تقدمت ماليزيا بدون الخضوع لطلبات صندوق النقد الدولي وبالاعتماد على العلم والعمل من خلال الاهتمام بالتعليم والأيدي العاملة والمشروعات الصغيرة والتكنولوجية، وقد أصبح التمويل الدولي له أهمية خاصة في ظل العولمة والاقتصاد الحر ومؤسسات التمويل الدولي المتعددة.

الخاتمة

التمويل هو الذي يُوفّر الأموال اللازمة لإقامة المشروع وتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية للشعوب، والتمويل هو عصب الاقتصاد والتنمية الاقتصادية، وكلما زاد حجم التمويل وحسن استثماره كلما زاد الإنتاج، فالتمويل يُنشئ مشاريع جديدة ويغطي العجز المالي، ويزيد الإنتاج، ويُحقّق التنمية الاقتصادية للبلاد؛ لأنه يوفر فرص عمل ويُقلّل البطالة ويحقق الرفاهية لأفراد المجتمع من خلال المصادر التقليدية مثل القروض والمنح والاستثمارات وعقود التمويل المختلفة.

فالتمويل الدولي هو الشريان الرئيس للمشروعات والمؤسسات، وله عدة أنواع منها، حسب التمويل المباشر وغير المباشر، وحسب النشاط التمويل المحلي والدولي، وتوجد أهمية اقتصادية للتمويل الدولي، وتطور التمويل حسب طرق تمويلها من الناحية القانونية، أو الملكية، أو نوع المال، أو الزمن، وتوجد أسس اقتصادية للتمويل وإيجابيات وانتقاضات، والأهم هو الدور الاقتصادي للتمويل الدولي وتحقيق التنمية ورفع كعدلات النمو، فالتمويل أصبح له أهمية اقتصادية كبيرة في عصر العولمة والتقدم التكنولوجي.

النتائج:

١- التمويل الدولي له أهمية اقتصادية كبيرة.

- ٢- تنوع أنواع التمويل الدولي من مصادر تقليدية وغير تقليدية وطويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل ومصادر مستحدثة.
  - ٣- المعونات والمنح والقروض والاستثمارات هي من المصادر التقليدية للتمويل الدولي.
  - ٤- تنوع عقود التمويل الدولي المستحدثة بالمشاركة.
  - ٥- توجد مؤسسات دولية وإقليمية للتمويل الدولي لمساعدة الدول في تحقيق التنمية.
  - ٦- للتمويل الدولي إيجابيات اقتصادية وتوجه إليه انتقادات لاستغلاله الدول النامية.
  - ٧- التمويل الدولي له أسس اقتصادية.
  - ٨- التمويل الدولي يلعب دور اقتصادي هام في تحقيق التنمية.
  - ٩- التمويل الدولي يعبر عن التعاون الاقتصادي الدولي والإقليمي.
- التوصيات:

- ١- العمل على زيادة معدل الادخار والاعتماد أكثر على التمويل المحلي.
- ٢- استخدام عقود التمويل بالمشاركة في إقامة المشروعات الوطنية.
- ٣- تشجيع الاستثمار المحلي من خلال تقديم حوافز لإقامة المشروعات، وتحقيق التنمية.
- ٤- التعاون مع مؤسسات التمويل الدولي مع ضرورة مراعاة الأبعاد الاجتماعية للمجتمع.
- ٥- ضرورة التعاون مع التكتلات الاقتصادية الكبرى والدول العربية في تقديم التمويل للمشروعات المصرية.

المراجع

أولاً: المراجع اللغوية:

- ١- ابن منظور، «لسان العرب»، دار المعارف، القاهرة.
- ٢- أبو بكر الرازي، «مختار الصحاح»، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٥م.
- ٣- د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، «معجم اللغة العربية المعاصرة»، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٤- أنيس إبراهيم، «المعجم الوسيط»، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مطبعة دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

٥- الفيروز أبادي: «القاموس المحيط»، المطبعة الحسينية، القاهرة ١٣٤٤ هـ.

٦- د. محمد بشير عليّة: «القاموس الاقتصادي»، الطبعة الأولى، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥ م.

#### ثانياً: المراجع الشرعية:

١- ابن نجم زين الدين إبراهيم بن محمد، «الأشباه والنظائر»، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩ م.

#### ثالثاً: المراجع الاقتصادية والمالية والقانونية:

١- د. أحمد جامع، «العلاقات الاقتصادية الدولية» دار النهضة العربية، ج١ سنة ١٩٧٩ م.

٢- د. أحمد جامع، «النقود والبنوك والدخل القومي»، دار الثقافة الجامعية للطبع والنشر، طبعة ١٩٩٦-١٩٩٧ م.

٣- د. أحمد حافظ الجعويني، «اقتصاديات المالية العام»، الطبعة الأولى، ١٩٦٧ م.

٤- د. إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة.

٥- د. السيد أحمد عبد الخالق، «مدخل إلى دراسة التنمية الاقتصادية»، ١٩٩٧ م.

٦- د. السيد عبد الخالق، «حرب الخليج والدور الإنمائي لصناديق التمويل العربية»، مصر المعاصرة، العددان ٤٢٣، ٣٢٤، أبريل ١٩٩١ م.

٧- د. السيد عبد المولى، «اقتصاديات البنوك، مع دراسة خاصة للنظام النقدي المصرفي المصري»، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣ م.

٨- أمينة زكي شلبيّة، دور الاستثمار الأجنبي في تحويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، الجمعية المصرية للاقتصاد والسياسة والإحصاء والتشريع، القاهرة ١٩٩٤، ص ١٥.

- ٩- د. جمال محمد احمد، د. ابراهيم السيد ، التمويل الدولي (مؤسساته وآلياته وعناصره)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص ١٣ - ١٤ .
- ١٠- د. جواد هاشم، «قضية صندوق النقد العربي بين الادعاء والحقيقة»، بدون ناشر، ١٩٨٦م.
- ١١- د. خلاف عبد الجابر خلاف، «المبادئ الأساسية لاقتصاديات النقود والبنوك»، دار النهضة العربية.
- ١٢- رابع خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨م، الطبعة الاولى، ص ٩٩ .
- ١٣- د. رفعت المحجوب، «الاقتصاد السياسي»، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.
- ١٤- د. رمضان صديق، «اقتصاديات النقود والبنوك السياسية النقدية»، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥م.
- ١٥- د. زين العابدين ناصر، «الاقتصاد الدولي»، دار الثقافة الجامعية، ١٩٩٧م.
- ١٦- د. زين العابدين ناصر، علم المالية العامة، دار النهضة العربية، ١٩٨٨، ص ٢٦٣ .
- ١٧- د. سامي السيد فتحي، «النقود والبنوك التجارية الدولية»، دار التعاون الحديثة، القاهرة.
- ١٨- د. سامي عفيفي حاتم، «التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم»، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٤ .
- ١٩- د. سهير محمود معتوق، النظريات السياسية النقدية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.
- ٢٠- د. شوقي أحمد دنيا، «تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي»، موسوعة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.
- ٢١- د. صالح صالح، «السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي»، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

- ٢٢- د. صبحي تادرس، «مقدمة في علم الاقتصاد»، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١م.
- ٢٣- د. صفوت عبد السلام عوض الله، «البنك الدولي ومشكلات التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث»، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٣م.
- ٢٤- د. طارق محمد عبد السلام، «صناديق التمويل العربية الإدارة والطموحات»، كلية الحقوق جامعة حلوان ٢٠٠٠م.
- ٢٥- د. عادل المهدي، «التمويل الدولي»، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣م.
- ٢٦- د. عادل مبروك، «أساسيات التمويل - محاضرات كلية التجارة»، مطبعة جامعة القاهرة، ٢٠١٤م.
- ٢٧- عاطف حسين النقلي، أثر تحويل أرباح آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تفاقم مديونية الدول النامية، مجلة الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، المملكة العربية السعودية، عدد (٥)، ١٩٨٨، ص ١١٨.
- ٢٨- د. عبد الباسط وفا، «النظم النقدية المصرفية ونظرية الاقتصاد الدولي»، دار النهضة العربية، مصر، طبعة ٢٠٠٠م.
- ٢٩- د. عبد الباسط وفا، «نظرية الاقتصاد الدولي»، دار النهضة العربية - القاهرة ٢٠٠٣م.
- ٣٠- د. عبد الحكيم الرفاعي، «السياسة الجمركية والتكتلات الاقتصادية» الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ١٩٧٦م.
- ٣١- د. عبد الرحمن صبري "تطوير البنية التحتية في الوطن العربي" الندوة المشتركة العربية للبحوث الاقتصادية - منتدى الفكر العربي - عمان - سبتمبر ١٩٩٧.
- ٣٢- د. عبد السلام بدوي، «الرقابة على المؤسسات العامة»، مكتبة الأنجلو المصرية.
- ٣٣- د. عبد الصمد السيد قرمان، «عمليات البنوك طبقاً لقانون التجارة الجديد»، دار النهضة العربية، طبعة ٢٠٠٠م.



- ٣٤- د. عبد الهادي محمد مقبل، «محاضرات في البنوك»، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠١٣م.
- ٣٥- د. فؤاد هاشم عوض، «اقتصاديات النقود والتوازن النقدي»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤م.
- ٣٦- د. كريمة كريم، «إمكانيات التعاون العربي في المجال النقدي»، مصر المعاصرة، ١٩٦٧، العدد ٣٦٧، ١٩٧٧م.
- ٣٧- د. ماجدة أحمد شلبي، «التجارة الدولية»، جامعة بنها، ٢٠١٤م.
- ٣٨- د. محمد أحمد الدوري، التمويل الدولي، دار شموع الثقافية - ليبيا - الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
- ٣٩- د. محمد زكي شافعي، «مقدمة في النقود والبنوك»، دار النهضة العربية، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٦٤م.
- ٤٠- د. محمد عبد العزيز عجيب، «مقدمة التنمية والتخطيط»، دار النهضة العربية، لبنان، ١٩٨٢م.
- ٤١- د. محمد مرعشلي، واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة، الموسوعة الجامعية، ١٩٨٧م.
- ٤٢- د. محمود الطنطاوي الباز، «اقتصاديات التجارة الخارجية دراسات في الاقتصاد الدولي»، مكتبة عين شمس ١٩٩٦م.
- ٤٣- د. مصطفى العبد الله، «البنك الدولي والدول العربية»، دراسات عربية، السنة الثالثة والعشرون، العددان ١٢، ١١، أكتوبر ١٩٨٧م.
- ٤٤- د. مفتاح صالح، «المالية الدولية» مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر/٢٠٠٦م.
- ٤٥- د. منذر قحف، «مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي»، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
- ٤٦- د. نزيه عبد المقصود مجدول، الآثار الاقتصادية على الاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص ٥٨٨.

- ٤٧- هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، فح المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكندي للنشر، طرابلس، (ت)، ص ٦٠.
- ٤٨- د. ولت ويتمان روستو، «حوار حول التنمية الاقتصادية»، ترجمة من الفرنسية تقديم د. فيليب بطرس – الهيئة العامة المصرية للكتاب – القاهرة – ١٩٨٩م.
- ٤٩- د. يسري محمد أبو العلا، «الاقتصاد السياسي والتجارة الدولية»، دار النهضة العربية، القاهرة.
- ٥٠- د. يسري محمد أبو العلا، «النقود والبنوك»، دار النهضة العربية.
- ٥١- د. يسري محمد أبو العلا، «علم الاقتصاد»، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥م.
- ٥٢- د. يسري محمد أبو العلا "تحديد مفهوم استيعاب الاستثمارات المالية العربية في ضوء التشريعات المالية والاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

#### رابعاً: المجالات والدوريات:

- ١- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني ١٩٩١م.
- ٢- د. السيد عبد المولى، «دراسة لدور صناديق التمويل العربية في تحقيق التكامل المالي العربي وإمكانية تطور عملها لخدمة هذا الهدف»، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الثاني، ١٩٧٦م.
- ٣- صندوق النقد العربي، التقرير السنوي، ١٩٩٤م.
- ٤- مركز دراسات الوحدة العربية، مجموعة بحوث اقتصادية عن العولمة، بيروت.

#### خامساً: المراجع الأجنبية:

##### ١- المراجع الإنجليزية:

- 1- A.I. Macbean and. N. Snowden, International Institutions in Trade and Finance, Macmillan, London, 1981,
- 2- Allan Meltzer, The role of money: Comment controlling monetary the American Economic Review Mar. 1977.
- 3- A. O. Hirsch: "Development Projects Observed" The Bookings Institution, Washington D.C. 1967, p. 24.

- 4- Chapra, M. Umer, The economic system of Islam, Islamic cultural center, 1970,
- 5- Chery L. Payer, The world Bank Acritical Analysis, Monthly Review Press, New York 1983.
- 6- Donald E, Vaughn, Others. Financiad, Planning and Management (A Budgetry Ppoch) Good Year Publishing Co. Liforni 1972.
- 7- Ephraim Clark and others imitational finance, chapman Hall, London, 1993.
- 8- Hanson A. H. Public Enterprise& Economic Development Rout Ledge Kegan paul Ltd. London, 1965.
- 9- Harry D, Hutchinson, Money, Banking and the United States Economy, op. cit
- 10- Hoan Smithe: The contradiction of capitalism, Winthrop publishers Inc, USA, 1981
- 11- Jeas Burkhead, Government Budgeting, John Wiley& Sons, Inc, London, 1965.
- 12- Johnson, Ivanc. And Robents William W, Money and banking the Dryden press, New York, 1988
- 13- International Business Intelligence, Development Aid, A guide to National and - International Agencies, First Published, London, 1988,
- 14- Lester. V. Chandler, "The economics or money and banking", Harber and Raw, New York

- 15- Oxford English Dictionary, Volume 1, Oxford University Press, 1961-1970.
- 16- Oxford English Dictionary, Volume 1, Oxford University Press, 1961.
- 17- The Public – Private Infrastructure Advisory Facility (PPIAF) Toolkit for Public Private Partnerships inroads and Highway . Module 5 . Implementation and Monitoring March 2009).
- 18- Todaro, M. P., Economic Development in the Third World, Second Edition. Longman, London, 1981.
- 19- Travers Jerome 111, Executive Control - The Catalyst, John Wiley& Sons, Inc, New York, 1961.
- 20- Luis M.Garcia Munoz Fernando de Lope and Juan E, alomar A Retained Earnings-Consistent K V A Approach and The Impact of Taxes Wilmott Magazine Vol 2019 issue 101.17/5//2019.P63/
- 21- Musgrave (R.A): Fiscal systems, New Haven and London, 1969,
- 22- Stephen Valdez, An Introduction to Global Financial Markets, Macmillan press Ltd, London, 1997,
- 23- Wagner (A.): Traite de lasciencedes finances. V.Giard&E.Briere, 1909

٢ – المراجع الفرنسية:

1- Claire Demetra, La Baque Europeenne D'Investissement, These de Doctorat Presentee a la Faculte de Droit de L'Universite de Lausanne, 1989.

2- document bancaire BNA, comment obtenir le financement de votre projet d'investissement.

3- Frederic Baron et Gerard Vernier, La Fond Europeen de Developpement, Presses univerversitaires de France, PUF, 1981.

4- Nicolas Brejon de l'arergie "Budget et modeles de croissance" These – paris 30/1/1973.

5- Probleme seconomiques, La documentation francaise, paris, No 2.510 – 2.511, 5- 12 mars 1997.